S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/187
22 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - بمقتضى الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بدأت فترة جديدة مدتها ١٨٠ يوما في الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت شرقي الولايات المتحدة من يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وافق الأمين العام على خطة التوزيع للمرحلة الخامسة.

٢ - وهذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨)، وهو يقدم معلومات حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عن توزيع الإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية. كما يصف التطورات التي استجدت في تنفيذ البرنامج منذ تقديم التقرير السابق إلى المجلس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1100).

ثانيا - توليد الإيرادات وعمليات الشراء والتوزيع على المستعملين النهائيين

ألف - إنتاج النفط، ومبيعات النفط والمنتجات النفطية

٣ - منذ بداية المرحلة الحالية وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، استعرض المشرفون على النفط ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ وأقروا ما مجموعه ٧٩ عقدا من قِبل جهات مشترية من ٢٢ بلدا على النحو التالي: الاتحاد الروسي (٢٨)، اسبانيا (٣)، الإمارات العربية المتحدة (١)، أيرلندا (١)، إيطاليا (٦)، بلجيكا (١)، بلغاريا (٢)، تركيا (٥)، الجزائر (٢)، سويسرا (٤)، الصين (٦)، فرنسا (٥)، فييت نام (١)، كندا (٢)، كينيا (١)، ماليزيا (١)، المغرب (٢) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٣)، النمسا (١)، الهند (١)، هولندا (٢)، الولايات المتحدة الأمريكية (١).

٤ - وتبلغ كمية النفط الإجمالية التي تمت الموافقة على تصديرها بموجب هذه العقود ما يقرب من ٢٢٧ مليون برميل لـ ١٨٠ يوما. وجدير بالذكر أن متوسط كمية النفط المصدر من العراق زاد من ١,٧٥ مليون برميل يوميا خلال فترة الـ ١٨٠ يوما السابقة إلى ١,٩ مليون برميل يوميا خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير المنتهية في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وخلال هذه المرحلة أيضا انخفضت أسعار النفط الخام العراقي إلى حوالي ٨,٦ دولارات للبرميل. وتقدر الإيرادات الإجمالية المسقطة لهذه المرحلة بالأسعار الحالية بما قيمته ٢,٩ بليون دولار. وبعد خصم الحد الأدنى من رسوم خط الأنابيب ويبلغ ١٨٠ مليون دولار، وتخصيص الإيرادات المتبقية بالنسب المئوية المبينة في الفقرة ٣٤ (و) من تقريري المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ S/1996/978، يتوفر مبلغ قدره حوالي ١,٨ بليون دولار لتمويل الإمدادات الإنسانية وقطع الغيار والمعدات النفطية المأذون بها في القرار ١٢١٠ (١٩٩٨).

٥ - وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، سار تصدير النفط من العراق في إطار المرحلة الحالية على نحو سلس. فقد أنجزت ٩٢ شحنة تمثل كمية إجمالية قدرها ١١٩,٣ مليون برميل تقدر قيمتها بمبلغ ٠٢٥ ١ مليون دولار، وجرى حوالي ٤٥ في المائة من عمليات الشحن في ميناء جيهان بتركيا. وجدير بالإشارة أنه لأغراض الترتيبات المحددة في الفقرة ٦ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ يتعين تصدير الجانب الأكبر من النفط والمنتجات النفطية عن طريق خط أنابيب كركوك - يومورتاليك، فيما يجري تصدير الجزء المتبقي من محطة النفط في ميناء البكر. وبناء عليه، يباشر مكتب برنامج العراق مناقشات مع البعثة الدائمة للعراق بشأن هذا الموضوع، وسيبقي لجنة مجلس الأمن على علم بها.

٦ - واستمر المشرفون على النفط في إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى لجنة مجلس الأمن بشأن آليات التسعير، والموافقة على العقود وتعديلاتها، والمسائل الأخرى المتصلة بالتصدير والرصد بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة.

باء - حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق

٧ - عملا بالفقرات الفرعية (أ) إلى (ز) في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، ينقسم حساب الأمم المتحدة المتعلق بالعراق إلى سبعة صناديق مستقلة. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كان قد أودع في حساب هذه المرحلة ما قيمته ٤٥٩,٢ مليون دولار من المبلغ المأذون به بموجب القرار ١٢١٠ (١٩٩٨) والبالغ ٢٥٦ ٥ بليون دولار لفترة الـ ١٨٠ يوما التي تبدأ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (المرحلة الخامسة)، وبذلك، وصل المبلغ الإجمالي لمبيعات النفط المودع في الحساب منذ بداية البرنامج إلى ٨٤٦,١ ٩ مليون دولار. ويبين المرفق الأول من هذا التقرير توزيع إجمالي عائدات النفط على مختلف الصناديق والنفقات المخصصة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويبين المرفق الثاني عدد وقيمة خطابات الاعتماد المتصلة بالعائدات النفطية والإمدادات الإنسانية.

٨ - ويطلب مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٢١٠ (١٩٩٨) إلى الأمين العام، أن يقوم، في جملة أمور، بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ باستعراض شتى الخيارات لتذليل الصعوبات المصادفة في العملية المشار إليها في تقريره المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1100). وقد أجرت الأمانة العامة استعراضا شاملا وقدمت إلى لجنة مجلس الأمن مقترحات في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن تسديد أموال تتعلق بأغذية اشترتها حكومة العراق وسلمتها إلى دهوك وأربيل والسليمانية.

جيم - وضع أولويات للطلبات وتجهيزها والموافقة عليها، وتسليم المواد الغذائية إلى العراق وتوزيعها على المستعملين النهائيين

حساب الـ ٥٣ في المائة (ESB)

٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير قام مكتب برنامج العراق بتجهيز طلبات للمراحل الثالثة والرابعة والخامسة في آن واحد. ووفقا لإجراءات لجنة مجلس الأمن واصلت الأمانة العامة تعميم الطلبات على اللجنة، قبل توافر الأموال، لكي تنظر فيها وتوافق عليها طالما استمرت إسقاطات الإيرادات النفطية تشير إلى توافر أموال تكفي لتمويل جميع الطلبات الموافق عليها. إلا أنه بسبب الاختلال الكبير بين قيمة العقود التي وقعتها حكومة العراق والإيرادات المسقطة، علّق مؤقتا تعميم طلبات تبلغ قيمتها حوالي ٥٠٠ مليون دولار، وأجريت مشاورات مع حكومة العراق لوضع أولويات تتعلق بتلك الطلبات.

١٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كان هناك ٢٨ كتاب موافقة من المرحلة الثالثة قيمتها ٣٤ ٢٧٠ ٦٧١ دولارا تنتظر توافر الأموال، وكان هناك ٤١ كتاب موافقة من المرحلة الرابعة قيمتها ٣٢ ٠٨٦ ٧٥٢ دولارا تنتظر الإصدار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير استمر إصدار كتب الموافقة بالتوازي مع توافر الأموال من خلال عملية مشاورات أسبوعية معززة مع حكومة العراق. غير أن معدل إصدار هذه الكتب تأثر سلبا نتيجة لتباطؤ معدلات التسديد من حساب الـ ١٣ في المائة (ESC) إلى حساب الـ ٥٣ في المائة (ESB) للسلع التي أفيد بتسليمها إلى شمال العراق ونتيجة أيضا لاستمرار الأثر الناجم عن انخفاض أسعار النفط على أموال الحساب المعلق بالنسبة لهاتين المرحلتين.

١١ - كذلك، لم يتسن استخدام جميع الأموال المخصصة في المرحلة الرابعة لقطع غيار صناعة النفط بسبب تأخر تقديم طلبات السلع المتعلقة بهذا القطاع إلى الأمانة العامة، وإيقاف ١١٣ طلبا قيمتها ٥٠ ٦٣١ ٧٤٣ دولارا، وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تلقى مكتب برنامج العراق طلبات لا تتجاوز قيمتها ٢٦٩ مليون دولار مقابل المخصص الوارد في خطة التوزيع وقيمته ٣٠٠ مليون دولار. ولم ترد بعد أي طلبات لهذا القطاع تتعلق بالمرحلة الخامسة.

١٢ - وفي قطاع الصحة، استمر وصول الطلبات المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية حتى نهاية جميع المراحل، إلا أنها مثلت في المرحلة الرابعة ثلث الطلبات لا غير المقدمة في هذا القطاع بالمقارنة بطلبات المعدات

الطبية. ولم يكتمل بعد تقديم طلبات المنتجات الصيدلانية في إطار المرحلة الثالثة، وبالنسبة للمرحلة الخامسة لم ترد إلى مكتب برنامج العراق حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلا عقود طبية قيمتها ٢,٣ مليون دولار مقابل المخصص لهذا القطاع في خطة التوزيع وقيمته ٢١٩ مليون دولار.

١٣ - وبمجرد أن صار واضحا أن الإيرادات النفطية لن تكفي لتمويل طلبات، ترد في إطار المرحلة الرابعة، قيمتها ٥٠٠ مليون دولار على وجه التقريب قام مكتب برنامج العراق بالتعاون مع حكومة العراق بإنشاء آلية لتحويل عدد من طلبات المرحلة الرابعة التي ووفق عليها من قبل في لجنة مجلس الأمن أو جرى تقييمها ولم يجر تعميمها، إلى المرحلة الخامسة. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، جرى نقل ١٠١ طلبا طبقا لذلك، وافقت اللجنة على تمويل ٣٤ طلبا منها في إطار المرحلة الخامسة تتعلق كلها بمواد غذائية. وبمراعاة العجز المسقط الآن في الإيرادات النفطية للمرحلة الخامسة، وبغية التأكد من أن قيمة الطلبات المعممة لا تتجاوز قيمة الإيرادات المتوقعة، جرى مؤقتا تعليق تعميم الطلبات المحولة المتبقية وعددها ٦٧ طلبا وتشمل سلعا في القطاعين الزراعي والتعليمي وقطاع مناولة الأغذية وقطاع المياه والمرافق الصحية، ريثما تتبين نتيجة المشاورات التي يجريها مكتب برنامج العراق مع بعثة العراق الدائمة بشأن الأهمية الملحة لاعتماد مخصصات قطاعية منقحة، مع مراعاة ضرورة توفير الأموال الكافية لاستيفاء الأولويات التي يوليها القراران ١١٥٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ و ١٢١٠ (١٩٩٨) لقطاع الغذاء/التغذية وقطاع الصحة وقطع غيار صناعة النفط.

حساب الـ ١٣ في المائة (ESC)

١٤ - وفيما يتعلق بحساب الـ ١٣ في المائة (ESC) جرى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ تمويل طلبات من المرحلة الثالثة عددها ٣٩٠ طلبا وقيمتها ٧٨٧ ٢٢٩ ١٠٥ دولارا. وجرى تقديم ما مجموعه ٣٣٨ طلبا قيمتها ٨٤٨ ٤٥٦ ٦٠ دولارا في إطار المرحلة الرابعة، منها ٣٠٤ طلبات قيمتها ٧٥٧ ٣٠١ ٦٠ دولارا جرت الموافقة عليها. ومن جملة الطلبات المتبقية، اعتبرت ٨ لاغية وباطلة، وعـُطلت ٤ فيما ينتظر طلب آخر تقديم معلومات إضافية قبل تعميمه، وهناك أيضا ٢١ طلبا تنتظر الموافقة عليها بموجب إجراء عدم الممانعة في إطار لجنة مجلس الأمن.

١٥ - واستمر في فترة التقرير تنفيذ نظام المعلومات الموضح في الفقرة ٥٣ (ح) من تقريري المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90)، ونتيجة لذلك استمرت الاتصالات المكثفة بين مكتب برنامج العراق ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، واقترن ذلك أيضا بتقديم التقارير من جانب وكلاء التفتيش المستقلين عند وصول السلع الممولة من حساب الـ ١٣ في المائة (ESC) إلى العراق.

ثالثا - أنشطة المراقبة والرصد

ألف - معاينة الإمدادات الإنسانية والتصديق عليها

١٦ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شركة "اللويدز ريجستر"، بوصفها جهة وكلاء المعاينة المستقلين العاملين لحساب الأمم المتحدة، التصديق على وصول الإمدادات الإنسانية عند نقاط الدخول في الوليد وطربيل وأم قصر وزاخو. وبعد عملية عطاءات دولية جرت في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أبرم عقد مع شركة "كوتكنا انسبكشن المساهمة" (Cotecna Inspection SA) لكي تحل اعتبارا من ١ شباط/ فبراير ١٩٩٩ محل شركة "اللويدز ريجستر" بوصفها جهة وكلاء المعاينة المستقلين العاملين لحساب الأمم المتحدة.

١٧ - وقد طَلبْتُ، في الفقرة ٥٣ (ي) من تقريري المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90) من وكلاء المعاينة المستقلين العاملين لحساب الأمم المتحدة تعزيز قدراتهم على إجراء اختبارات النوعية في أقصر فترة ممكنة تقنيا، وإجراء اختبارات للنوعية داخل العراق. ولا تزال المناقشات مستمرة مع حكومة العراق بشأن الطلب المقدم من مكتب برنامج العراق للإذن بإقامة مختبر متنقل في طربيل. وواصل وكلاء المعاينة المستقلين خلال الفترة المشمولة بالتقرير الإبلاغ عن وصول الإمدادات الإنسانية المشتراة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات إلى المحافظات الثلاث: دهوك وأربيل والسليمانية.

باء - رصد قطع الغيار والمعدات النفطية

١٨ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بدأ وصول الدفعة الأولى من قطع الغيار والمعدات النفطية المشتراة بموجب القرارين ١١٥٣ (١٩٩٨) و ١١٧٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى العراق، وفي إطار آلية الرصد المنشأة عملا بالقرار ١١٧٥ (١٩٩٨)، بدأت شركة "سيبولت الهولندية" (Saybolt Nederland BV)، بالتعاون مع شركة "اللويدز ريجستر"، عملياتها لضمان الرصد الفعال لقطع الغيار والمعدات النفطية داخل العراق.

جيم - آلية الأمم المتحدة للمراقبة

١٩ - توقفت عمليات المراقبة التي يقوم بها الموظفون الدوليون خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب نقل مراقبي الأمم المتحدة مؤقتا إلى عمان مرتين في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ومنتصف كانون الأول/ ديسمبر لفترة بلغ مجموعها ١١ يوما تقويميا. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ١٥ يوما من العطل الرسمية للأمم المتحدة وللحكومة حتى بلغ مجموع أيام المراقبة وما يتصل بها من أنشطة ٥٥ يوما. وقد اختلف تأثير هذا التعطيل بدرجات طفيفة من وكالة إلى أخرى.

٢٠ - وشهد المراقبون القطاعيون التابعون لبرنامج الأغذية العالمي بعض التأخيرات في جمع البيانات المتعلقة بحركات نقل السلع في المحافظات الـ ١٥ رغم استمرار المراقبين الوطنيين في إجراء المعاينات الموقعية لدى الوكلاء والأسر المعيشية. وتوقفت جميع أنشطة المراقبة التي يقوم بها الموظفون الوطنيون والموظفون الدوليون خلال عمليات القصف الجوي. واقتصر عمل الموظفين الدوليين، خلال فترة ثلاثة أسابيع إضافية تلت عملية القصف الجوي، على عمليات المراقبة في المناطق التي كان يتسنى فيها القيام برحلات يومية من بغداد. ورغم هذا التعطيل، بلغ مراقبو برنامج الأغذية العالمي لأول مرة هدفهم المتمثل في الاتصال بكل وكيل من وكلاء الأغذية في المحافظات الـ ١٨. وأثر التعطيل بدرجة مماثلة في برامج المراقبة لمنظمة الأغذية والزراعة. ورغم ذلك تمكن المراقبون القطاعيون التابعون لمنظمة الأغذية والزراعة من إتمام ثلاثة تحقيقات، الأول عن مواصفات المستعملين النهائيين للآلات الزراعية، والثاني عن صحة الحيوان والثالث عن الدواجن. وقد أجري اثنان منهما بالاشتراك مع مراقبي الأمم المتحدة.

٢١ - وبالإضافة إلى التعطيل المتكرر الذي تسببت فيه عمليات القصف الجوي، حد نقص الموظفين في وزارة التعليم والافتقار إلى المراقبين المترتب على ذلك من عمليات المراقبة في القطاع التعليمي، واضطر المراقبون من وكالتين ووحدتين برنامجيتين إلى تقاسم خدمات أربعة مرافقين، ولم يكن المرافقون التابعون لوزارة التعليم متاحين خلال ما يقارب نصف فترة الأشهر الثلاثة. وقد أجريت زيارات تقييم شملت ٥٤ مدرسة.

٢٢ - ووافقت الحكومة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على اقتراح اليونيسيف بالاضطلاع بدراسة استقصائية وطنية عن وفيات الأطفال والأمهات تشترك فيها وزارة الصحة ومكتب الاحصاءات المركزي؛ واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وبدأت الإعدادات للدراسة الاستقصائية مع وصول خبير استشاري دولي من كليـــة لنـــدن لحفظ الصحة والطب الاستوائي في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وستشمل العينة ٠٠٠ ٢٤ أسرة معيشية من الوسط والجنوب، سيلتقيها ٨٠ من أفرقة الاستجواب لمدة ٢٠ يوما، ابتداء من ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩. وسيشارك موظفون تابعون لليونيسيف من الشمال في الدورة التدريبية رغم أنه لا يجري الاضطلاع حاليا بدراسة مماثلة في الشمال.

رابعا - تنفيذ البرنامج: الفاعلية والإنصاف والكفاية

ألف - تنفيذ البرنامج في وسط وجنوب العراق

الأغذية

٢٣ - وصلت العراق منذ بداية البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مواد غذائية ومعدات لمناولة الأغذية تبلغ قيمتها ١١٦ ٧١١ ٩٨٢ ٢ دولارا وزع منها ما قيمته ٤٣٨ ٨١٨ ٥٥٧ ٢ دولارا على المستعملين النهائيين في وسط وجنوب البلاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وصل ما قيمته الإجمالية ٥٧٥ ٥١٦ ٤٣٦ دولارا من الإمدادات لهذا القطاع وجرى توزيع إمدادات تبلغ قيمتها ٥٠٩ ٧١٩ ٣٨٦ دولارات في المحافظات

الـ ١٥. وينصب النشاط في هذا القطاع خلال المرحلة الخامسة على تقديم سلة أغذية توفر ٢٠٠ ٢ سعر حراري في اليوم لكل فرد مسجل.

٢٤ - وقد أوصى استعراض البرنامج الذي أجري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، والتقرير التكميلي الذي تلاه (S/1998/90)، بزيادة قيمة السعرات الحرارية لسلة الأغذية إلى ٤٦٣ ٢ سعرا حراريا للشخص في اليوم. وفي المرحلة الرابعة، اقترحت خطة التوزيع الحكومية سلة أغذية توفر ٣٠٠ ٢ سعر حراري للشخص في اليوم، واقترحت خطة التوزيع الحكومية في المرحلة الخامسة سلة أغذية توفر ٢٠٠ ٢ سعر حراري للشخص في اليوم. وكان من المتوقع أن تتجاوز سلة الأغذية الموزعة في المرحلة الرابعة السلة الموزعة في المرحلة الثالثة بإضافة مسحوق اللبن الكامل الدسم للبالغين، وحبوب مرحلة الفطام. بيد أن هذه المكملات لم تصل بكميات كافية تتيح التوزيع. ولم تصبح المخزونات كافية لإتاحة توزيعها في السلة لأول مرة إلا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وهو الشهر الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير. ورفعت الحكومة رسوم المناولة الشهرية التي يدفعها المستهلكون لوكلاء الأغذية من ١٠٥ إلى ١٥٠ دينارا عراقيا للتعويض عن تكاليف توزيع هذه المواد الإضافية.

٢٥ - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وفرت سلة الأغذية زيادة في السعرات الحرارية للشخص في اليوم من ٩٥٥ ١ إلى ٠٠٢ ٢. وسجلت بالفعل زيادة متواضعة في كمية السعرات الحرارية للشخص في اليوم خلال هذه الفترة، غير أن أيا من سلال الأغذية الشهرية لم يف بأهداف المراحل الأولى أو الثانية أو الثالثة. وقد أبقى النقص في مخزونات الحبوب هذه السلال في مستويات أقل من المستهدف في كل شهر من الأشهر الثلاثة.

٢٦ - واستمر انتظام عمليات التوزيع أثناء عمليات القصف الجوي في منتصف كانون الأول/ ديسمبر مع تأخيرات طفيفة أبلغ عنها مخزنان في بغداد. ولم يؤثر تدمير مخزن تكريت، الذي كان يحتوي على ٦٠٠ ٢ طن من الأرز في عملية التوزيع في محافظة صلاح الدين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، حيث اتخذت الحكومة تدابير فورية لنقل الأرز مباشرة من نقاط الدخول إلى وكلاء الأغذية المحليين. وقد لاحظ مراقبو برنامج الأغذية العالمي تحسنا عمليا طفيفا في كفاءة عمليات توزيع الأغذية خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

الصحة والتغذية

٢٧ - وصلت العراق منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كميات من الأدوية والإمدادات جرى شراؤها في إطار اتفاق الشراء بالجملة، تبلغ قيمتها ٨٦٣ ٦٩٤ ٥٤٠ دولارا، وزع منها ما قيمته ٣٤٦ ٠٦١ ٢٢٥ دولارا على المستعملين النهائيين في وسط وجنوب البلاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وصلت لهذا القطاع إمدادات تبلغ قيمتها الإجمالية ٧٢٦ ٥٥٧ ١١٦ دولارا وزع منها ما قيمته ٤٦٧ ٣٣٥ ٤١ دولارا. وينصب محور النشاط الجاري في هذا القطاع على توفير مجموعة واسعة من الأدوية والمعدات الطبية ومعدات طب الأسنان، وتقديم الدعم لعملية توزيع هذه الإمدادات.

٢٨ - وتتابع منظمة الصحة العالمية مدى توافر العقاقير الأساسية بمراقبة عدد الأيام التي لا تكون هذه العقاقير متوافرة فيها في شهر بعينه. وقد انخفض عدد الأيام التي لا تتوافر فيها العقاقير العادية في نخبة من المراكز الصحية من ٢٤ يوما في المتوسط خلال آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى ٨ أيام خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ولا تزال العقاقير توزع على العيادات الخارجية والمراكز الصحية بنظام الحصص. ومع أن كميات العقاقير التي تسلمتها المرافق الصحية قد تدوم لمدة أطول، تفيد منظمة الصحة العالمية بأن الكميات التي سُلمت إلى المراكز الصحية لا تمثّل سوى ثُلث الكمية الإجمالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الفعلية. فالعقاقير المضادة للبكتيريا نادرا ما تدوم لأكثر من نصف الفترات الزمنية الواقعة بين عمليات تسليم العقاقير للمراكز الصحية.

٢٩ - وهناك ثلاثة عوامل تفسِّر حالات العجز هذه. أحدها هو بطء إجراءات التعاقد من جانب شركة كيماديا، وهي الشركة العراقية العامة لاستيراد العقاقير. وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن كيماديا حاولت حوسبة عملية إصدار الطلبيات في بداية المرحلة الرابعة واستقدمت لذلك عددا من الموظفين الجـــدد، إلا أن نقص خبرتهم بالحواسيب لم يعمل إلا على زيادة تأخير عملية إصدار الطلبيات.

٣٠ - والعامل الثاني، والأخطر، هو بطء وتيرة التوزيع من مستودعات كيماديا المركزية إلى مستودعات المحافظات، ثم إلى المراكز الصحية. فحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تراكمت في المستودعات أدوية وإمدادات طبية تقدر قيمتها بحوالي ٢٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهي كمية تزيد عن نصف إجمالي الإمدادات التي وصلت إلى البلد في جميع المراحل. فكمية المعدات الطبية الموجودة بالمستودعات هائلة بصورة مفزعة. وبناء على المعلومات المقدمة من مراقبي الأمم المتحدة، لم يوزع سوى ١٥ في المائة من إجمالي المعدات الطبية التي وردت إلى المستودعات. ومن زيارات المتابعة للمواقع التي تسلمت معدات، تبيَّن أن ما تم تركيبه منها فعلا لا يتجاوز ٢ أو ٣ في المائة. ونتيجة لذلك، تجاوزت المستودعات سعتها.

٣١ - أما حالات التأخير في توزيع الإمدادات الطبية، والتي أسفرت عن تراكمها في المستودعات، فترجع جزئيا إلى انعدام الوسائل الإدارية الحديثة، وسوء ظروف العمل داخل المستودعات، ونقص وسائل نقل الإمدادات إلى المراكز الصحية. كما أن حالات التأخير هذه ترجع، جزئيا، إلى انعدام المرونة في التسلسل الإداري في وزارة الصحة مما يجعل من المتعذر على الموظفين أن يوافقوا على الشحنات الواردة دون الحصول على موافقة رؤسائهم، الأمر الذي يستغرق وقتا. وتشير مجموعة من المصادر، منها منظمة الصحة العالمية، إلى أن تكدس الإمدادات زاد فيما يبدو عقب أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عندما اشتدت حدة التوترات، وأن هؤلاء الرؤساء ربما تعمدوا عدم الإفراج عن الإمدادات تحسبا لاحتياجات طارئة.

٣٢ - والعامل الثالث هو ميل الأطباء الظاهر إلى المغالاة في وصف أنواع معينة من الأدوية، ولا سيما المضادات الحيوية. وقد شرعت وزارة الصحة، بدعم تنفيذي من وزارة التجارة، في إصدار بطاقات دوائية توزع مع سلال الحصص الغذائية. وسوف تحد هذه البطاقات من عدد استشارات العيادات الخارجية التي

تستحق وصفات دوائية إلى ٦ استشارات لكل فرد من أفراد الأسرة في السنة. وبناء على بيانات صدرت مؤخرا عن وزارة الصحة، تبين أن متوسط عدد الاستشارات لدى العراقيين يبلغ ٣ استشارات في السنة. وحيث أن وصف الأدوية وصرفها بموجب بطاقات لا ينطبق إلا على استشارات العيادات الخارجية بالنسبة للأمراض غير المزمنة، فمن غير المرجح أن يكون لبرنامج البطاقات الدوائية تأثير على فرص الحصول على الخدمات الصحية أو الأدوية. والمقصود من البطاقات الدوائية هو تقليل معدل حصول الأصحاء على أدوية دون مبررات طبية كافية.

٣٣ - ويعتبر معدل الإصابة بسوء التغذية عاملا حاسما بالنسبة لصحة السكان. وبناء على مسوح حالة التغذية التي أجرتها اليونيسيف بالتعاون مع وزارة الصحة، لم تقل درجة تفشي سوء التغذية العام في وسط وجنوب العراق إلا بقدر طفيف خلال السنتين الماضيتين. وقد وجد أن سوء التغذية العام (نسبة الوزن إلى السن) متفش في ١٤,١ في المائة من الرضع في عام ١٩٩٦، وفي ١٤,٧ في المائة من الرضع في أواخر عام ١٩٩٧، وفي ١٤,٧ في المائة من الرضع في آخر مسح أجري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. أما سوء التغذية العام لدى الأطفال دون سن الخامسة في وسط العراق وجنوبه فوجد أنه متفش في ٢٣,٤ في المائة من الأطفال في عام ١٩٩٦، وفي ٢٤,٧ في المائة من الأطفال في عام ١٩٩٧، وفي ٢٢,٨ في المائة من الأطفال في آخر مسح أجري في آذار/ مارس ١٩٩٨. وعلى الرغم من عدم حدوث انخفاض كبير في معدل سوء التغذية العام لدى الرضع أو لدى الأطفال دون سن الخامسة، فإن نسب التفشي المرتفعة السابقة قد استقرت وإن كان عند مستوى مرتفع غير مقبول.

٣٤ - ولتنفيذ برنامج تغذية موجه إلى مستهدفين محددين، ترمي خطة التوزيع المعززة إلى توزيع ما قيمته ٨ ملايين دولار من البسكويت الغني بالبروتينات على الحوامل والمرضعات، وتوزيع ٥٠٠ ١ طن من الحليب العلاجي، تقدر قيمتها بحوالي ٨,٧ مليون دولار، على الأطفال دون الخامسة المصابين بسوء التغذية. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قامت وزارة الصحة، بعد طول تأخير وبعد رسائل تذكير عديدة من مكتب برنامج العراق، بإبرام عقود لتوريد ما لم تتجاوز قيمته ١٠٠ ٦٩٢ ١ دولار من البسكويت الغني بالبروتينات. ولم تقدم هذه العقود بعد إلى الأمانة العامة. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تم تقديم عقود بشأن توريد ٢٦٠ طنا لا غير من الحليب العلاجي، تقدر قيمتها بحوالي ١,٥ مليون دولار.

المياه والمرافق الصحية

٣٥ - منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وصلت العراق لوازم لقطاع المياه والمرافق الصحية في وسط العراق وجنوبه بلغت قيمتها ٢٠٦ ٦٣٨ ٥٤ دولارات، منها ما قيمته ٧٧٨ ٨٠١ ١٩ دولارا تم تركيبها في المواقع أو تسليمها الى المستعملين النهائيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت لهذا القطاع لوازم بلغت قيمتها ٢١٣ ٤٠٨ ١٧ دولارا، تم تركيب أو تسليم ما قيمته ١٥٩ ٨١٩ ٣ دولارا منها. ويتمثل محور النشاط في هذا القطاع في تحسين كمية ونوعية المياه في المناطق الحضرية بصيانة مواقع المعالجة القائمة وتوفير الحد الأدنى من العناصر اللازمة لتشغيل شبكات المجارير في المدن. أما في المناطق

الريفية، فيتمثل محور النشاط في العمل على إبطاء تدهور شبكة الوحدات الصغيرة لمعالجة المياه على نطاق أضيق.

٣٦ - وهناك ٢١٨ وحدة معالجة تخدم مستعملي المياه في المناطق الحضرية، و ١٩١ ١ وحدة صغيرة تخدم مستعملي المياه في المناطق الريفية. وقد تم تسليم ما مجموعه ٩٢٤ مضخة الى ٤٧٦ وحدة من هذين النوعين من وحدات معالجة المياه، تغطي ٢٥ في المائة من إجمالي المواقع المنتشرة في المحافظات الـ ١٥، بما فيها مدينة بغداد. كما تم توفير عدد أقل من قواطع الدوائر الكهربائية وغيرها من اللوازم. وفي محطات المعالجة التي تسلمت لوازم جمعت بين المضخات وقواطع الدوائر الكهربائية واللوازم الأخرى، زادت إنتاجية المياه باللتر للفرد في اليوم زيادة متواضعة. والهدف من توفير المضخات وأجهزة المعالجة بالكلور وقواطع الدوائر الكهربائية إنتاج المزيد من المياه في مواقع المعالجة. إلا أن حالات انقطاع الكهرباء، التي تجاوزت ما كان متوقعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قللت مفعول هذه العناصر. وعلاوة على ذلك، فإن نوعية شبكة أنابيب التوزيع تتدهور بسرعة، مما يسبب فواقد من المياه وزيادة في تلوثها. وتشير تقديرات مراقبي الأمم المتحدة الى أن الفاقد من المياه، عن طريق التسرب الجوفي، يعادل ٥٥ في المائة. وبسبب عدم وجود "معدات لكشف الارتشاح"، يستمر هذا التسرب دون ملاحظة، وبالتالي دون إصلاح. والنتيجة المترتبة على ذلك هي هدر كيماويات تنقية المياه.

٣٧ - وتشير تقديرات دراسة أجرتها اليونيسيف الى أن نسبة من يحصلون من سكان الريف على مياه نقية لا تتجاوز حاليا ما يقرب من ٤١ في المائة. وقُدرت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية بـ ٩٢ في المائة في عام ١٩٨٩ و ٧٨ في المائة في عام ١٩٩٥.

٣٨ - أما المضخات الـ ٩٢٤ التي تم توزيعها فلا تمثل سوى ثلث إجمالي المضخات التي وصلت البلد، والثلثان المتبقيان موجودان بالمخازن. فمن إجمالي اللوازم التي وصلت البلد لقطاع المياه والصرف الصحي، لم يسلم الى محطات معالجة مياه المجارير أو وحدات تنقية المياه سوى ما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ في المائة منها. وتكديس اللوازم تحسبا للاحتياجات الطارئة في هذا القطاع وغيره من القطاعات، هو مشكلة أزلية فيما يبدو. فهو من العوامل المسهمة في بطء إيقاع التسليم. وقد أشارت اليونيسيف ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، مرارا وتكرارا، الى عدم توافر النقدية كتفسير آخر لحالات التأخير الحاصلة في توزيع اللوازم وتركيبها. ولا يمكن للمستودع المركزي التابع للمنشأة العامة للمياه والمجاري تفريغ سوى شاحنة واحدة في اليوم. ويفيد مراقبو الأمم المتحدة بأن عدد الشاحنات الذي وصل البلد مؤخرا قد ازداد، مما تسبب في أن تصطف الشاحنات انتظارا لتفريغ شحناتها. وهذه الزيادة في عدد الشاحنات تسببت في زيادة الضغط على مرافق التخزين وتدني القدرة على الشحن والتفريغ، مما تسبب بدوره في تأخير نقل اللوازم الى مواقع المعالجة.

٣٩ - أما نوعية المياه الموزعة على المستهلكين فلم تتحسن قط، لأن تدهور شبكة التوزيع وتزايد الوصلات غير القانونية يساعدان على تلوث المياه بعد تركها محطات المعالجة. وتمثل كبريتات الألومنيوم

(الشبّة) عنصرا حاسما في معالجة المياه. بيد أن الكمية التي سلّمت في إطار المرحلة الأولى استنفدت. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٨، لم تبت لجنة مجلس الأمن في عقد مقدم من هيئة مياه ومجاري بغداد لشراء ٢ ٠٠٠ طن من الشبّة، وذلك بسبب تساؤلات حول العقد. ومن الجدير بالذكر أنه تمت، مع ذلك، الموافقة فيما بعد على عقد آخر بشراء ٦ ٠٠٠ طن. ورغم توافر الشبّة المنتجة محليا، فإن اليونيسيف تفيد بأن نوعيتها سيئة لدرجة أن هيئة مياه ومجاري بغداد والمنشأة العامة للمياه والمجاري لا ترغبان في استخدامها. وحيثما تضطرهما الظروف الى استخدامها، فإنهما يتجنبان تركيب مضخات جديدة لمعايرة جرعات الشبّة، حفظا لها من التلف بسبب سوء نوعية الشبّة المحلية.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تركيب ما مجموعه ٦٠ مضخة رأسية و ٥١ مضخة غمر، كانت قد وردت من قبل، في مواقع شتى في جميع أنحاء بغداد، فضلا عن صهاريج النضح وماكينات التنظيف بالضغط العالي. وتسلمت المنشأة العامة للمياه والمجاري وحدات لنضح البالوعات، وصهاريج لتفريغ المجارير، وشاحنات مزودة بحفارات خلفية، لتوزيعها على المناطق الواقعة خارج بغداد، وذلك لتنظيف شبكة المجارير. إلا أن العمليات توقفت في بعض المدن، كالحلة وكربلاء، لأن عدم توافر الأقنعة الواقية من الغازات ومعدات كشف الغازات أسفر عن وقوع حوادث متكررة. وأفاد مراقبو الأمم المتحدة بأن كميات ضخمة من مياه المجارير غير المعالجة تصب في الأنهار بسبب انسداد المرشحات والمواسير. وتفيد التقارير بأن محطات المعالجة التي زارها مراقبو الأمم المتحدة واليونيسيف تعمل عند مستوى يقل كثيرا عن المعايير المقبولة دوليا، وينتظر أن تستمر في التدهور بسبب افتقارها الى التجهيزات الكافية.

٤١ - وتبين من الاختبار الشهري المستمر الذي تجريه وزارة الصحة لعينات المياه، أن نوعية المياه تحسنت بصورة متواضعة خلال عام ١٩٩٨. وتشير الأرقام الإجمالية على نطاق القطر الى حدوث انخفاض في النسبة المئوية للعينات الملوثة، من ١٢ في المائة في الربع الأول الى ٥ في المائة في الربع الأخير. كما أن نسبة العينات المحتوية على كميات غير كافية من الكلور انخفضت خلال عام ١٩٩٨، من ٢٢,٥ في المائة في الربع الأول الى ١٥ في المائة في الربع الثالث، ثم ارتفعت مرة أخرى الى ٢٢,٥ في المائة في الربع الأخير.

الزراعة

٤٢ - وصلت العراق منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، لوازم لقطاع الزراعة بلغت قيمتها ٠٢١ ٠٧٣ ٩٨ دولارا، منها ما قيمته ١٨٠ ٦٥٧ ٣٣ دولارا تم تركيبها في المواقع أو تسليمها إلى المستعملين النهائيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت لهذا القطاع لوازم بلغت قيمتها ٤٩٨ ١٧١ ٤١ دولارا، تم تركيب أو تسليم ما قيمته ٥٦٧ ٠٢٧ ١٠ دولارا منها. ويتمثل محور النشاط في هذا القطاع في توفير اللوازم الزراعية، والقيام بحملات الرش الجوي، وتوفير كيماويات رش الأراضي ولقاحات الماشية للمزارعين، وتجديد مرافق إنتاج الدواجن.

٤٣ - ومن مسح للمستعملين النهائيين أجرته مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في ٦ محافظات، يتبين بالدليل وجود إنحدار في إنتاجية المزارع، وتتجلى المشاكل التي يواجهها المزارعون. وتشير تقديرات المسح إلى انخفاض غلة المحاصيل بنسبة ٣٠ في المائة. وتشمل المحاصيل التي تم مسحها الذرة الصفراء والقمح والشعير والذرة البيضاء والخضروات. وتمثلت مشكلة المحاصيل في محافظتي ديالى وبغداد في عدم توافر البذور والأسمدة العالية الجودة فضلا عن عدم كفاية مياه الري بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء. ولعدم توافر اللوازم المناسبة، خسر المزارعون في محافظتي نينوى والتأميم نسبة ضخمة من محصول الذرة الصفراء بسبب غزو القوارض، كما خسروا نسبة اخرى بسبب تدني خصوبة التربة، فضلا عن نسبة ثالثة بسبب شُح المياه. أما مزارعو المحافظات الجنوبية، الذين يعتمدون على الري، فيعانون من تأثير انقطاع الكهرباء على توافر المياه اللازمة. كما أنهم يعتمدون على المضخات الكهربائية لصرف مياه الري غير المستخدمة. ويؤثر ارتفاع مناسيب المياه على جذور المحاصيل ويزيد ملوحة التربة. ونادرا ما تُنظف قنوات الري، كما أن الفاقد من المياه عن طريق المجاري المائية المُهملة يتسبب في ارتفاع مناسيب المياه. ومن المنتظر أن تزداد حدة هذه العوامل، ويحتمل أن تؤثر أيضا على غلة المحاصيل في الموسم المقبل نظرا لقلة مياه أمطار شتاء ١٩٩٨/١٩٩٩.

٤٤ - ولا تتوافر لمراقبي الأمم المتحدة أرقام دقيقة عن أعداد الماشية. أما الأرقام الحكومية فتشير إلى وجود زيادة، إلا أن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة ومراقبي الأمم المتحدة تشير إلى العكس. فقد أفادت مديرية صحة الحيوان بتفشي مرض الحمي القلاعية مؤخرا، وهو ما أكدته منظمة الأغذية والزراعة، الذي أصاب ما يقرب من مليون رأس من الماشية والأغنام، وتسبب في نفوق أعداد كبيرة من العجول والحملان نتيجة لإصابة الأبقار والنعاج بالعدوى. وهذا الوباء قادر، إن لم يكبح، على تقليل الإنتاجية الحيوانية بدرجة كبيرة. ولم تتوافر سوى دفعتين من اللقاحات، صدرت طلبيات بهما في إطار المرحلتين الأولى والرابعة، وبلغ حجمهما ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة. ولا تكفي هذه الكمية لاحتواء الوباء. فتقديرات منظمة الأغذية والزراعة تفيد أن تكاليف شراء اللقاحات واللوازم الكافية تتجاوز ١٥ مليون دولار وحتى لو توافرت اللقاحات الكافية، وهو أمر غير مرجح، فسوف يلزم توفير شاحنات ووحدات للتخزين البارد لاحتواء انتشار المرض. ولايزال وباء ذبابة الدودة الحلزونية يؤثر تأثيرا خطيرا على صحة الإنسان والحيوان، عقب تفشيه في عام ١٩٩٦.

٤٥ - ومازال توفير مبيدات الآفات والأعشاب ولوازم تربية النحل مستمرا، رغم أنه لا يغطي أكثر من ١٠ في المائة من الاحتياجات. ولم يتسن الحصول على أرقام دقيقة بشأن المساحات المزروعة والاحتياجات من المحاصيل. أما الكيماويات التي صدرت بها طلبيات في المرحلتين الثالثة والرابعة فلم تصل في الوقت اللازم للاستخدام الأمثل لها. ولم يصل أي من مبيدات الآفات الـ ١١ التي صدرت طلبيات بها في إطار المرحلة الثالثة في حينه. كذلك، فإن مبيدات الآفات الـ ٨ التي صدرت طلبيات بها في إطار المرحلة الرابعة لم يصل إلا نصفها في الوقت اللازم للاستخدام الأمثل لها. ومن العوامل التي في على توقيت التسليم عدم التمكن من التوفيق زمنيا بين تسليم جهات التوريد والنقل وبين الاحتياجات الموسمية. ومن إجمالي الكيماويات الزراعية التي وصلت البلد، ظل ٥٠ في المائة منها بالمخازن حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

السابق. ورغم انخفاض الكميات الموجودة بالمخازن، فإن نسبتها لاتزال مرتفعة. وكمحاولة لتسهيل الحصول على الكيماويات والتعجيل بتوزيعها على المزارعين في المرحلة الخامسة، عـُهد إلى متعهدين من القطاع الخاص بمسؤولية بيع الكيماويات الزراعية للمزارعين في المحافظات الـ ١٥.

٤٦ - وأصبح إنتاج الدواجن قطاعا فرعيا متزايد الأهمية في البرنامج الزراعي في وسط العراق وجنوبه. ومع بدء المرحلة الرابعة، تم استيراد البيض لإنتاج الفراريج، وتم تفريخها في مزارع تفريخ كانت مهملة، ثم وزع الدجاج على مربي الدواجن، وأرسلت إلى المجازر، وبعد ذلك بيعت عن طريق التعاونيات في السوق بأسعار مدعومة. وأرسل إلى مزارع التفريخ ما مجموعه ١٧ شحنة تضم كل منها ٠٠٠ ١٨٠ بيضة. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أنتجت هذه المزارع ٢٩٧ ٢ طنا من لحوم الدواجن المجمدة. وتباع هذه اللحوم في منافذ التوزيع بأسعار مدعومة، تعادل تقريبا نصف أسعار السوق. وبذلك، تكون اللحوم في متناول قطاع عريض من السكـــان. اما الفاقـــد من دورة التسليـــم الأولـــى فبلغ ٣٧ في المائة من الشحنة الأصلية البالغة ٠٠٠ ٠٦٠ ٣ بيضة. وهذا الفاقد، في الدورة المبدئية يزيد عن المعايير الدولية لعدد من الأسباب المتصلة بالوضع الفريد السائد في العراق. ويتمثل التحدي الراهن في حل بعض مشاكل النقل والإمداد، بالعمل على وصول اللوازم بشكل متزامن وهو ما يستلزم توفير كل العناصر اللازمة دفعة واحدة والموافقة عليها دفعة واحدة.

الكهرباء

٤٧ - وصلت العراق منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، معدات كهربائية بلغت قيمتها ١١٥ ٩١٣ ٨٠ دولارا، تم توزيع ما قيمته ٤٣١ ٤٨٢ ٧٩ دولارا منها على مواقع التركيب في وسط العراق وجنوبه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل لهذا القطاع ما قيمته ٨٢٥ ٦٤٣ ٣٦ دولارا من اللوازم، تم توزيع ما قيمته ٤٣١ ٦٤٨ ٣٥ دولارا منها على مواقع التركيب. ويتمثل محور النشاط في هذا القطاع في توزيع المعدات الكهربائية على ٢١ محطة لتوليد الكهرباء وعلى إدارات الصيانة الأربع التابعة لهيئات توزيع الكهرباء، بهدف العمل على إبطاء تدهور الشبكة عن طريق تلبية الاحتياجات الطارئة.

٤٨ - وقد ازدادت حالات انقطاع الكهرباء في بغداد من متوسط يتراوح بين ٤ و ٦ ساعات يوميا في الصيف إلى ما يزيد على ١٠ ساعات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، رغم أن حالات انقطاع الكهرباء تقل عادة خلال أشهر الشتاء. وتسببت سلسلة من الأحداث المتتابعة في زيادة التحميل على الشبكة. فقد أسفر تعطل أحد قواطع الدوائر الكهربائية في محطة كهرباء بيجي (بمحافظة صلاح الدين) عن إطالة أمد تعطل المحطة بأكملها. وفي الوقت الحاضر، لم يتم إصلاح سوى وحدتين من الوحدات الست. وتعين تعطيل إحدى وحدات محطـة كهربـاء المـُسيـّب (بمحافظة بابل) وتبلغ طاقتها الإنتاجية ٣٠٠ ميغاواط، إلى أجل غير محدد، نتيجة لتعطل عدد من ريـَش أحد التوربينات. وتشير آخر التقارير الواردة من محطة كهرباء الناصرية (بمحافظة ذي قار) إلى وجود تعطل جزئي. كما تسبب تعطل إحدى المحطات الفرعية بمحافظة صلاح الدين في انقطاع وجيز للتيار الكهربائي في المحافظة بأكملها. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الفاقد من محطة كهرباء المـُسيـّب وحدها قلل القدرة التشغيلية على نطاق القطر بما

نسبته ٩ في المائة، كما تشير إلى أن الأثر الإجمالي للأعطال التي حدثت مؤخرا، وإن كان وقتيا، تمثل في تقليل القدرة التشغيلية للشبكة الوطنية في عام ١٩٩٨ بنسبة قدرها ٢٥ في المائة.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، زاد الطلب على الطاقة الكهربائية نتيجة للنمو السكاني وما ترتب عليه من زيادة التوصيلات الكهربائية للمنازل. ففي آب/أغسطس ١٩٩٨، زاد متوسط الطلب اليومي على نظيره لشهر آب/أغسطس ١٩٩٧ بنسبة ٤,٧ في المائة، مما وسع الهوة بين العرض والطلب. ويفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الهوة بين العرض والطلب، التي بلغت ٨٠٠ ميغاواط تقريبا في عام ١٩٩٦، تضاعفت حاليا إلى ٥٠٠ ١ ميغاواط ويدل تدهور الشبكة، مع الزيادة في الطلب، على انخفاض قدرة العناصر الممولة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) على معالجة إضمحلال الشبكة.

٥٠ - كما تدل التقارير المتعلقة بحدة تأثير حالات انقطاع التيار الكهربائي لفترات ممتدة على عدم كفاية الإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بهذا القطاع. فعلى سبيل المثال، كان السبب في الخسائر الجسيمة في عدد الفراريج التي تم تفريخها من البيض المستورد مؤخرا كجزء من مشروع إنتاج الدواجن راجع إلى عدم توافر الطاقة الكهربائية اللازمة لتنظيم درجات الحرارة في مزارع التفريخ. ومن العقبات التي اعترضت القيام بحملات تحصين الماشية والدواجن عدم توافر الثلاجات. ففي القادسية وديالى، سعت سلطات الكهرباء إلى الحد من حالات انقطاع التيار الكهربائي عن المضخات المستخدمة في ري وصرف الأراضي، لمنع حدوث خسائر في المحاصيل. وليست هذه سوى طائفة من الأمثلة التوضيحية على كيفية تأثير انقطاع التيار الكهربائي على الأنشطة الانتاجية في مجموعة من القطاعات. وتعمد الجهات المنفذة في قطاعات كثيرة إلى طلب مولدات كهربائية. فقد صدرت طلبيات من قطاع المياه والمرافق الصحية بشأن ٥٩ مولدا تعمل بالديزل بطاقة إجمالية تزيد على ٢٠ ميغاواط، تمت الموافقة عليها. كما صدرت طلبيات بشأن ٣٩٣ مولدا تعمل بالديزل بطاقة إجمالية تبلغ ٢٠٥ ميغاواط لمناولة الأغذية، تمت أيضا الموافقة عليها.

٥١ - ولم يورَّد بعد ما مجموعه ٢٥ مولدا متنقلا تعمل بالديزل، صدرت طلبيات بها لقطاع الكهرباء، رغم أن الحكومة وافقت على شروط استخدامها. وهذه المولدات لازمة للمناطق الريفية التي لا تتوافر فيها مصادر بديلة للطاقة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، زاد إيقاع التنفيذ بوجه عام، مع تزايد نسبة إجمالي اللوازم المعتمدة الموزعة بغرض التركيب، من ٣٧ إلى ٥٥ في المائة. وسوف توفر الموافقة التي تمت مؤخرا على تركيب ٦ وحدات توربينية غازية إضافية قبل نهاية آب/أغسطس ١٩٩٩، وبوجه خاص في محطة كهرباء "المـُلا عبد الله"، قدرة إضافية تبلغ ٢٢٠ ميغاواط للشبكة الوطنية.

التعليم

٥٢ - وصلت العـــراق منـــذ بداية البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، إمدادات تعليمية قيمتها ٧٤٨ ٣٦٧ ٢٧ دولارا، وزع منها ما قيمته ٨٢٦ ٨٨٧ ٨ دولارا في جنوب ووسط البلاد. ووصلت خـلال الفتـرة المشمولة بالتقرير إمدادات خاصة بهذا القطاع قيمتها ٤٠١ ٥٦٢ ٧ دولار وزع منها ما قيمته ٤٥٩ ١٦٢ ١

دولارا. وتركزت الأنشطة في هذا القطاع على توفير المواد لترميم المدارس، ومواد إصلاح السباكة في المدارس، وأثاث الصفوف وتوفير الإمدادات القرطاسية والمعينات التعليمية ولوازم التربية البدنية للمدارس ومواد إصلاح مطبعة وزارة التعليم. ومن المتوقع أن يتركز النشاط في المرحلة الخامسة أساسا على شراء أثاث الصفوف، وإصلاح المطابع.

٥٣ - وتبيّن التقارير الموجزة عن التنفيذ والتي تتبع حركة دخول وخروج السلع الأساسية إلى المستودعات ومنها أن قيمة السلع التي طلبت خلال المراحل الأولى إلى الثالثة والتي وصلت البلد، ارتفعت من ٦٠ في المائة إلى ما يتجاوز ٧٥ في المائة من المبلغ الموافق عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لكن الزيادة في قيمة السلع الخارجة من مستودعات المحافظات لتوزيعها على المدارس كانت أقل من ٣ في المائة خلال الفترة نفسها.

٥٤ - وتحد قلة عدد المرافقين الذين كان يتعين توفيرهم من جانب وزارة التعليم بشكل كبير من نطاق المراقبة التي تمارسها الأمم المتحدة. فقد انخفض عدد المرافقين المتاحين إلى أربعة خلافا لما أكدته وزارة الخارجية سابقا بتوفير عدد كاف من المرافقين، وتعين تقاسم المرافقين الأربعة بين وحدتي مراقبة تابعتين للأمم المتحدة ووكالتين. ويتناقش منسق الشؤون الإنسانية مع وزارة التعليم بشأن هذه المسألة.

٥٥ - وأفاد مسح أجرته وزارة التعليم في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بأن عدد المدارس الابتدائية التي تحتاج إلى إصلاح يبلغ ٩٨١ ٣ مدرسة أو ما نسبته ٥٣ في المائة من مجموع عدد المدارس البالغ ٥٧٢ ٧ مدرسة. وأجرى مراقبو الأمم المتحدة مسحا شمل ٥٤ مدرسة موزعة بشكل عادل بين تسع محافظات، وأفادوا بأن ٨٣ في المائة من المدارس التي زاروها يحتاج إلى إصلاح. ويتجاوز هذا العدد كثيرا العدد الذي جاء في مسح وزارة التعليم. وقد أظهر المسح الذي أجراه مراقبو الأمم المتحدة أن ٣٠ في المائة من المدارس التي تمت زيارتها يحتاج إلى إصلاحات في السباكة، وأن ٥٣ في المائة لا يملك عددا كافيا من المناضد، وأن ٨٠ في المائة لا يملك أثاثا للموظفين. والقاسم المشترك بين المسحين أنهما يشيران إلى الحاجة العاجلة لتوفير المناضد.

٥٦ - وزار مراقبو الأمم المتحدة ١٧ مدرسة ابتدائية ولاحظوا أن المناضد وزعت على ٩ منها والسبورات على ١٥ والمصابيح الفلورية على ١٠ مدارس ولوازم التربية البدنية على ٢. ولم تتم عمليات التركيب، رغم الحاجة إليها، إلا في حالات نادرة. وبصفة عامة فإن بطء تسليم المواد لهذا القطاع تعزى، كما سبقت الإشارة، إلى انعدام وسائل النقل وقلة الموارد اللازمة لعملية التركيب. وقد افترض أن المرحلة الثالثة شملت طلبات تتعلق بـ ٤٠ شاحنة، غير أن وزارة التعليم رفضت مؤخرا العقد المتعلق بالشاحنات لاختلاف مواصفات الموردين عن مواصفات الوزارة. ويجري التفاوض حاليا بشأن عروض أخرى.

٥٧ - ويعد تواضع مساهمة المدخلات الخاصة بهذا القطاع في تحسين نوعية التعليم مثارا للقلق، وسيتم تناول هذه المسألة في التقييم المقبل.

باء - تنفيذ البرنامج في دهوك وأربيل والسليمانية

الأغذية

٥٨ - حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ تم توزيع مواد غذائية قيمتها ٥٥٧ ٦١١ ٣٩١ دولارا على المحافظات الشمالية الثلاث في إطار اتفاق الشراء بالجملة الذي أبرم مع حكومة العراق مع بداية تنفيذ البرنامج. ووزعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مواد غذائية مخصصة لهذا القطاع بقيمة إجمالية قدرها ٠٨٦ ٤٢٣ ٦٤ دولارا. وينصب تركيز النشاط في هذا القطاع الذي يعادل تركيزه في الوسط/الجنوب، على توفير سلة غذائية تحتوي على ٢٠٠ ٢ سعر حراري يوميا، لكل شخص مسجل خلال كل شهر من الشهور الستة في المرحلة الخامسة.

٥٩ - وتقل في الشمال أسعار السوق للسلع الأساسية التي تحتوي عليها السلة الغذائية. كما ظلت طوال فترة البرنامج متجهة إلى الانخفاض. ومع تدني أسعار المواد الغذائية وتزايد فرص الحصول على الأغذية يتقلص الاعتماد على السلة الغذائية لأغلبية المستهلكين. ولا يزال المستهلكون في الشمال أشد انتقادا للسلة الغذائية، إلا أنه ثبت أن هذه الشكاوى تتعلق بالأذواق المحلية أكثر مما تتصل بالنوعية الفعلية لمعظم المواد التي تتضمنها السلة. ويستنفد المستهلكون في الشمال حصصهم الغذائية بسرعة أقل، مما يشير إلى أن فرص الوصول إلى مصادر غذاء بديلة في الشمال أكثر منها في الوسط/الجنوب وأن اعتماد المستهلكين على برنامج الحصص الغذائية انخفض نتيجة لذلك.

٦٠ - وهناك أيضا اختلاف واضح بين الوسط/الجنوب والشمال في كفاءة توفير الحصص الغذائية. فقد أظهر مسح أجري مؤخرا أن ٩٧ في المائة من المستهلكين في الوسط/الجنوب يتسلمون حصصهم الغذائية في وقتها بينما لا يتسلمها في وقتها سوى ٧٧ في المائة من المستهلكين في الشمال. واستجابة لهذه الملاحظات أوفد برنامج الأغذية العالمي بعثة إلى الشمال لتحديد مصدر التأخير في تسليم السلال الغذائية. وخلصت البعثة إلى أن الاختلافات تعزى في المقام الأول إلى الطريقة التي طرحت بها الأسئلة بشأن دقة التوقيتات. وسوف تقدم المسوح التي ستجرى في وقت لاحق صورة أدق عن توقيتات التسليم عن طريق تنقيح الطريقة التي يستفسر بها من المستهلكين عن التوقيت.

٦١ - وترد تحت عنوان الصحة والتغذية مناقشة لحالات حدوث سوء التغذية الحاد والعام الذي يطال الأطفال في الشمال. ويعزى انخفاض هذه الحالات جزئيا إلى برنامج التغذية الموجه إلى مستهدفين محددين الذي تديره منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع مديرية الصحة، ويرمي إلى تحديد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، في الشمال، وتوفير العلاج المباشر لهم. ويعزى الانخفاض أيضا إلى برنامج تكميلي يديره برنامج الأغذية العالمي لتوزيع سلال غذائية تكميلية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وأسرهم. وإثر التشاور مع اليونيسيف والسلطات الصحية المحلية ونظرا لتدني حالات سوء التغذية الحاد ووجود برامج تغذوية تكميلية أخرى قرر برنامج الأغذية العالمي خفض عدد المستفيدين من خدماته، وإعادة تركيز

برنامجه بحيث يستهدف على وجه التحديد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن. ولا يزال يتعين على البرنامج تحديد مدى الانخفاض في هذا النوع من حالات سوء التغذية.

الصحة والتغذية

٦٢ - حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اشترت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي مباشرة ما قيمته ٢٤٥ ٨١٥ ٤٢ دولارا من المعدات الطبية والإمدادات التغذوية التي وصلت فعليا إلى المحافظات الشمالية الثلاث. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وصلت هذه المحافظات معدات طبية وإمدادات تغذوية بقيمة ٦٨١ ٨٤٤ ٤ دولارا. وإذا أضفنا الأدوية المشتراة في إطار اتفاق الشراء بالجملة المبرم مع حكومة العراق، فإن قيمة المواد الصحية التي وزعت منذ بداية البرنامج ستصل إلى ٩١٣ ٨٨٣ ٦٣ دولارا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وزعت أدوية ومعدات طبية وإمدادات تغذوية بقيمة ٤٣٧ ٣٠٠ ١٤ دولارا. ويتركز النشاط في هذا القطاع على الحفاظ على تدفق منتظم وموثوق للأدوية والمعدات الطبية، وتوفير الحليب العلاجي والبسكويت الغني بالبروتينات للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والأمهات الحوامل والمرضعات.

٦٣ - وأبلغ المراقبون عن عدد قليل من الحالات، إن وجدت، تتعلق بنقص الأدوية الأساسية بما في ذلك أدوية معالجة الأمراض المزمنة. وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن إمدادات الأدوية في الشمال كافية لتلبية الطلب الفعلي. ويعتقد أن حالات النقص القائمة سببها المرضي الذين يزورون الأطباء دون دوافع معقولة أو الأطباء الذين يغالون في وصف الأدوية. وأبرزت دراسة أجريت في أربيل مؤخرا على عينة من الوصفات الطبية أن المضادات الحيوية ودواء البراسيتامول يوصفان في نسبة تزيد على ٥٠ في المائة من جميع الحالات.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، تفحص السلطات المحلية الأدوية والإمدادات الطبية التي تتلقاها محافظاتها للتأكد من أنها تتلقى حصتها من شركة كيماديا. وتلتمس هذه السلطات المعلومات بشكل منتظم بشأن الشحنات التي تصل إلى كيماديا كي تستخدم الأدوية المتاحة على أحسن وجه.

٦٥ - وأكملت منظمة الصحة العالمية تجديد مختبر لمراقبة نوعية المياه وأنهت جزئيا إصلاح مختبرين آخرين. وتم إصلاح أربع مدارس للتمريض، اثنتان في أربيل وواحدة في كل من المحافظتين الشماليتين الأخريين. وتم إصلاح قسم طب الأمراض الباطنة ومرافق الفحص بالأشعة السينية في المستشفى التعليمي في أربيل. كما دعمت منظمة الصحة العالمية عددا كبيرا من الأنشطة التدريبية لزيادة مهارات موظفي الصحة في مجال تحليل البيانات ومراقبة الأوبئة والرعاية الصحية الأولية ورصد نوعية المياه.

٦٦ - ويبين آخر مسح في سلسلة مسوح الحالة التغذوية، أجرته اليونيسيف ومديرية الصحة، أن انتشار سوء التغذية العام لا يزال متجها نحو الانخفاض. ففي عام ١٩٩١ كانت نسبة انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة ١٢ في المائة (وهو متوسط المحافظات الـ ١٨). وارتفعت هذه النسبة في الشمال

لتصل إلى ٢٥,٨ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ ثم تدنت إلى ١٩,٣ في المائة في آب/أغسطس ١٩٩٦ ثم انخفضت فيما بعد باطراد لتصل إلى مستواها الحالي وهو ١٣,٦ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وبالمثل انخفضت حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة من ٤,٢ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٢,٧ في المائة في نيسان/أبريل ١٩٩٨ ثم إلى ١,٧ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. غير أن نسبة انتشار سوء التغذية المزمن ظلت مستقرة عند ٢٤ في المائة على مدى الأشهر الستة الماضية بالرغم من أنها انخفضت من ٣٧,٢ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٦.

٦٧ - وبينما تتجه حالات سوء التغذية إلى الانخفاض في المحافظات الشمالية الثلاث، فإنها تبقى مرتفعة في الوسط/الجنوب. ومن التفسيرات المقدمة للفرق المتزايد الحاصل بين محافظات الشمال ومحافظات الوسط/الجنوب أن قيمة المواد المقدمة للفرد في الشمال أعلى بكثير منها في الوسط/الجنوب.

المياه والمرافق الصحية

٦٨ - وصلت المحافظات الشمالية الثلاث، منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إمدادات لقطاع المياه والمرافق الصحية قيمتها ٦٧١ ٢٤٣ ٤٧ دولارا، تم تركيب ما قيمته ٣٣٦ ١١٠ ٣٣ دولارا منها في المواقع أو سلمت إلى المستعملين النهائيين. وقد وصل ما مجموعه ٦٦٦ ٣٠٥ ١١ دولارا من الإمدادات اللازمة لهذا القطاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتم تركيب أو تسليم ما قيمته ٨٠٣ ٥٤٨ ٧ دولارا منها. ويتركز نشاط اليونيسيف في هذا القطاع على تحسين كمية ونوعية المياه في المناطق الحضرية بإجراء عمليات الصيانة العادية لمواقع المعالجة الموجودة وشبكات الأنابيب، وتركيب مرافق جديدة في المناطق الريفية لتحسين الوصول إلى المرافق الصحية والمياه النقية. وتتعاون منظمة الصحة العالمية مع اليونيسيف في رصد مستويات تلوث المياه.

٦٩ - وتواصل اليونيسيف الاضطلاع ببرنامجها لصيانة معامل المعالجة، واستبدال المضخات المعيبة، ومسح مواضع الارتشاح وإصلاحها في شبكة التوزيع في المناطق الحضرية. وتم استبدال ما مجموعه ٢٣٢ مضخة مياه منها ٩٠ مضخة، أو ما يقرب من ٤٠ في المائة في الشهور الثلاثة الماضية. وتم إصلاح أو مد ما يربو على ٦٠ كيلو مترا من الأنابيب منها ٤٠ كيلو مترا، أو ٦٦ في المائة في الشهور الثلاثة الماضية. وتم تركيب ما مجموعه ٣٤ مولدا/ محولا أو أتيحت لتوفير طاقة احتياطية لمحطات الضخ. وكانت امدادات الكلور والشبَّة كافية، وساعدت هذه المجموعة من المدخلات على توفير كميات متزايدة من المياه المعالجة لسكان الحضر.

٧٠ - وكجزء من قطاع المياه والمرافق الصحية، تعاونت منظمة الصحة العالمية مع مديرية الصحة لفحص عينات المياه في نقطة المعالجة، وتبين الفحوص الأخيرة حدوث تحسن تدريجي. وقد انخفض حدوث التلوث البكتروليوجي من ٢٤ في المائة في عينات الفحص المأخوذة منذ ستة أشهر، إلى ١٣ في المائة في

العينات المأخوذة في الأشهر الثلاثة الماضية، وإلى ١٠ في المائة في العينات المأخوذة في آخر جولة للفحوص.

٧١ - واضطلعت اليونيسيف بـ ٢٧٠ مشروعا من مشاريع مياه الريف شملت حفر الآبار ونضحها، واكتمل منها ٢٠٠ مشروع. ولا يزال ما مجموعه ١٣ مشروعا من مشاريع المرافق الصحية الريفية قيد التشييد، كما تم تركيب ٦٠٠ من وحدات المراحيض. وتنشأ الحاجة إلى مشاريع المياه في المناطق الريفية مع إصلاح المستوطنات، وتعمل اليونيسيف بصورة وثيقة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لاستكمال هذه الحاجات وتلبيتها. ومن حيث المبدأ، أتاح تشكيل لجان مياه الريف السبيل لإجراء الصيانة للمرافق محليا ولنشر المعلومات المتعلقة بالنظافة الشخصية والتخلص من مياه المجارير بصورة سليمة. وقدرت اليونيسيف أن مشاريع المياه زادت كمية المياه النقية المتوافرة للشخص في اليوم من حوالي ٢٥ لترا إلى ٥٠ لترا.

الزراعة

٧٢ - وصلت للقطاع الزراعي في المحافظات الشمالية الثلاث منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إمدادات قيمتها ٤٣٧ ٤٠٦ ٦٦ دولارا، وتم تركيب ما قيمته ٥٨٣ ٥١٧ ٤٨ دولارا منها في المواقع أو سلم للمستعملين النهائيين. ووصل ما مجموعه ٠٩٩ ٠٣٣ ١٠ دولارا من الإمدادات اللازمة لهذا القطاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتم تركيب أو تسليم إمدادات منها تبلغ قيمتها ٣٣٣ ٢٣١ ٧ دولارا. ويتركز نشاط منظمة الأغذية والزراعة في هذا القطاع على توفير مجموعة من المدخلات الزراعية بما في ذلك الآلات والمضخات والبذور والسماد، لتنظيم وقاية النباتات وشن حملات لتلقيح الماشية، وتنفيذ برنامج للتشجير، وإصلاح مرافق إنتاج الدواجن.

٧٣ - وطبقا لتقارير برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، قلل توزيع الحصص التموينية الغذائية الطلب المحلي على المحاصيل الغذائية، وأثر هذا بدوره بصورة غير مواتية على الاقتصاد الزراعي. وكانت غلة محاصيل القمح قد زادت في موسم عام ١٩٩٨ بنسبة ٢٥ في المائة عن السنة السابقة. وبيع زهاء ٠٣١ ١٠٧ طنا من القمح أو ٣٠ في المائة من مجموع الإنتاج البالغ ٩٣٥ ٣٥٥ طنا، إلى الحكومة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. غير أن جزءا كبيرا من الإنتاج لم يبع. ورغم الانخفاض الحاصل في تكاليف الإنتاج بسبب قيام منظمة الأغذية والزراعة بتوفير المدخلات، فإن كثيرا من المزارعين يعانون من خسارة في الدخل لانخفاض أسعار السوق للأصناف المكونة لسلة الغذاء. فقد انخفض سعر السوق للقمح من ٨٨ دولارا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٥٦ دولارا للطن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وتكيف المزارعون مع ذلك بتغيير نمط محاصيلهم: فبين عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ حدث انخفاض بنسبة ١٠ في المائة في الأراضي المنتجة للقمح، وبنسبة ٢٩ في المائة في الأراضي المنتجة للأرز، وحدثت زيادة بنسبة ٤٦ في المائة في الأراضي المنتجة للشعير. ويساور القلق برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن أثر برنامج الحصص التموينية الغذائية على الإنتاج الزراعي ويتطلعان إلى إثارة هذه المسألة في عملية التقييم.

٧٤ - ويواصل قطاع الثروة الحيوانية الاستفادة من توفير اللقاحات المضادة لعدد من الأمراض، بما في ذلك مرض الحمى القلاعية. وكانت التغطية اللازمة بلقاح مكافحة هذا المرض كافية بالنسبة لقطعان الماشية في دهوك والسليمانية، إلا أن فداحة تكلفة اللقاحات بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة والسلطات المحلية جعلت استمرار التلقيح متعذرا. وعانى مستودع اللقاحات في أربيل من نقص في اللقاحات في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وتشهد المنطقة تفشيا جديدا للمرض إلى جانب حدوث إصابات مؤخرا بمرض الطاعون البقري، ويتطلب احتواء هذين المرضين اهتماما عاجلا.

٧٥ - وتم إنشاء ثمانية مشاتل للأحراج في المحافظات الثلاث غرضها الرئيسي إعادة تشجير المناطق المتضررة من تآكل التربة، وهي موجهة على وجه الخصوص إلى المناطق المحيطة بأحواض مستجمعات خزاني السدين من أجل وقف الإطماء. ويجري الاستعداد في الوقت الراهن للقيام بأنشطة التشجير وحفظ التربة.

٧٦ - وتظهر المدخلات المتعلقة بالصيانة في مجال الري لأحد القطاعات الفرعية الهامة في المرحلة الخامسة. وهي تشمل توزيع المضخات، وإنشاء شبكات صغيرة من القنوات المبطنة، وإصلاح موارد المياه الجوفية بإعادة حفر الآبار. وقد وفر هذا المشروع مرافق ري لزهاء ٠٠٠ ٢ من أسر المزارعين.

٧٧ - وتزيد حصة الفرد من المدخلات الممولة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ست مرات في الشمال عنها في الجنوب/الوسط. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن المنتجين الزراعيين في الشمال لا يستفيدون من الإعانات الحكومية التي يحصل عليها منتجو الوسط/الجنوب. ومن مجموع المدخلات التي تمت الموافقة عليها للشمال في المراحل الأولى إلى الثالثة، ولغاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تم توزيع ٦٣ في المائة على المزارعين في الشمال مقارنة بـ ٥٧ في المائة في الوسط/الجنوب. وتعزى زيادة كفاءة التسليم في الشمال إلى أن المدخلات تمت الموافقة عليها جملة (وليس جزءا فجزءا)، ووفقا لتوفر المكون النقدي. وقد أدى كبر حصة الفرد من الاستثمار، وتحلي الإدارة بمزيد من الكفاءة، إلى توسيع نطاق التغطية. وغطى الرش لمكافحة آفة القنب ٦٢ في المائة من مناطق المحاصيل وأعلنت منظمة الأغذية والزراعة أن الخسائر السابقة، التي ارتفعت في بعض السنوات إلى ما يقرب من ٧٠ في المائة من المحاصيل، انخفضت الآن إلى ١١ في المائة. وأفادت منظمة الأغذية والزراعة أنه في مرحلة ما قبل المدخلات الممولة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، كان عدد مزارع الفراريج العاملة في عام ١٩٩٠ لا يتجاوز ٢٥ مزرعة من مجموع ٦٠٠ مزرعة قائمة، لكن بعد تقديم مدخلات البرنامج أعيد تنشيط ٢٧٠ منها.

الكهرباء

٧٨ - وصلت المحافظات الشمالية الثلاث معدات كهربائية قيمتها ٧٩١ ١٧٣ ١٩ دولارا منذ بدء البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ووزع منها ما قيمته ٨٦١ ٥٩٦ ٨ دولارا على مواقع التركيب. كما وصل ما مجموع قيمته ٧٥٩ ٠٥٦ ٥ دولارا من الإمدادات إلى هذا القطاع أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ووزعت إمدادات تبلغ قيمتها ٨٣١ ٧٩٨ ٤ دولارا على مواقع التركيب. وبالإضافة إلى ذلك، اكتمل العمل في عقود

تبلغ قيمتها ٤,٨ مليون دولار. وينصب النشاط في هذا القطاع على وقف التدهور في شبكات التوزيع والتحويل، فضلا عن إصلاح وحدتي الطاقة الهيدرولوجية في سدي دوكان ودربندخان.

٧٩ - وتم إصلاح بوابات قناة تصريف الفائض ومراسيها في سد دربندخان. ويتوقع اكتمال إصلاحات بوابات السحب، وارتشاح أنابيب السحب التوربينية في وحدة الطاقة الهيدرولوجية في سد دربندخان، في غضون شهرين. وسيبدأ العمل في معدات التوليد الهيدرولوجية في سد دوكان في شباط/فبراير ١٩٩٩. وقد أزيلت بعض القضبان الصخرية الموجودة في اتجاه مجرى النهر من سد دربندخان وزاد هذا من طاقة التوليد بمقدار ١ أو ٢ في المائة. ووصلت إلى أربيل أربعة مولدات تعمل بالديزل قدرة كل منها ٢,٢ ميغاواط. وعندما يتم تركيبها ستوفر إمدادات الطاقة في حالات الطوارئ لمحطات ضخ المياه والمستشفيات.

٨٠ - ولم يصل إلى العراق أي من المعدات التي وقعت عقودها في المرحلتين الثانية والثالثة وتبلغ قيمتها ٤٢,٣ مليون دولار مع أن ٩٠ في المائة من المواد التي طلبت في المرحلة الأولى وصلت إلى مواقع التركيب. ولا يزال تأخر وصول المواد يعرقل التنفيذ، وأسفرت الحلول المؤقتة التي نفذها بعض المستعملين من أجل الحصول على الطاقة عن تلف أجهزة الوقاية والمحولات.

٨١ - ويشكل عدم سقوط الأمطار في الشمال هذا الموسم أكبر تهديد لامدادات الطاقة نظرا إلى أن مستوى خزاني سدي دوكان ودربندخان منخفض بصورة خطيرة. وليس هناك إلا القليل من الثلوج في الجهات الواقعة في تركيا وجمهورية إيران الإسلامية التي تغذي عادة مناطق مستجمعات المياه أثناء فترة الجريان في الربيع. وبلغت نسبة تدفق مياه الأمطار إلى الخزانات ٢٠ في المائة من المتوسط الموسمي على مدى السنوات الأربعين الماضية. ويتوقع أن تنخفض طاقة التوليد من السدين بنفس المقدار. وسيقلل انخفاض مستوى المياه أيضا إمدادات مياه شبكة الري في المحافظات الوسطى. وبالنسبة للشهر المقبل ستتوفر الطاقة في أربيل والسليمانية ساعتين فقط كل يوم. وقد درس اجتماع مشترك للتخطيط عقدته السلطات المحلية مؤخرا الحد من إمدادات الطاقة للأسر المعيشية لإطالة ساعات توفرها.

٨٢ - وخفضت الطاقة لعدة أيام في دهوك، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، من معدلها المعتاد وهو ٣٠ إلى ٤٠ ميغاواط إلى ١٠ ميغاواط. وقد كفى هذا بالكاد مضخات المياه في مدينة دهوك وعجز عن تلبية احتياجات مستشفى أزادي، وترك معظم الأسر المعيشية دون ماء أو كهرباء خلال هذه الفترة. ولم يقدم أي تفسير لذلك.

التعليم

٨٣ - وصلت المحافظات الشمالية الثلاث، منذ بداية البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، لوازم تعليمية قيمتها ٢٩ ٢٣٥ ٩٩٩ دولارا، سلم منها إلى المدارس والمطابع ما قيمته ٢٠ ٢٤٦ ٢٠١ دولار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وصل من اللوازم المخصصة لهذا القطاع ما مجموع قيمته ٧ ٠٨٢ ٧٨٤ دولارا،

سلمت منها إلى المدارس والمطابع لوازم قيمتها ٢١٧ ٧٠١ ٥ دولارا. وتنصب الأنشطة في هذا القطاع على إصلاح المدارس الابتدائية والثانوية، وبناء عدد محدود من المدارس الجديدة، وتوفير المناضد للطلبة والمدرسين وتوفير اللوازم التعليمية الأخرى، وتقديم دعم إلى مراكز تدريب المدرسين، وتقديم المساعدة لتوسيع مرافق الطباعة ودعم الجامعات.

٨٤ - وأنجزت اليونسكو في المراحل الأولى إلى الثالثة عمليتين لإنتاج وتوزيع ٦١٢ ١١١ منضدة للطلبة و ٠٠٠ ٣ مكتب للموظفين. وفي إطار برنامجي اليونيسيف واليونسكو المستقلين، أصلحت حتى الآن ٢٤١ مدرسة، تمثل ما يزيد قليلا على ١٠ في المائة من إجمالي ٣٧٣ ٢ مدرسة ابتدائية وثانوية. ونظرا إلى أن مصنع الطباشير الذي كلفت اليونسكو بإنجازه في المرحلة الأولى لم يصل بعد، اشترت اليونسكو ٢,٥ مليون قطعة من الطباشير لتوزيعها على المدارس. وسلم ما مجموعه ٥٠٠ ١٨ مجموعة من المواد التعليمية التي طلبت في إطار المرحلتين الأولى والثانية، غير أن هذا العدد لم يكف لاستناده إلى أرقام الطلبة المسجلين في عام ١٩٩٧. فقد ارتفع عدد الطلبة أكثر مما كان متوقعا، وسيتم تدارك النقص الحاصل في مجموعات المواد التعليمية بالاعتماد على موارد من المرحلة الثالثة.

٨٥ - ولا تزال مستويات التسجيل المرتفعة التي لوحظت في التقرير السابق مستمرة. فحسب إفادات السلطات المحلية، ارتفعت معدلات التسجيل في بعض المدارس بنسبة ٢٠ في المائة وتعد هذه النسبة أعلى بكثير من الزيادة المستهدفة التي حددت لها نسبة ٥ في المائة.

٨٦ - وغيرت اليونسكو محاور تركيز برنامجها خلال المراحل الأولى إلى الثالثة، لتشمل تقديم المزيد من الدعم لطبع الكتب المدرسية للمدارس الثانوية وتوفير الموارد للجامعات الثلاث في المنطقة. وشملت هذه الموارد آلات الاستنساخ، والدوريات، وغيرها من معينات التدريس التقنية.

٨٧ - وقامت اليونيسيف، في إطار قطاع التعليم، بدعم برنامج لحماية الطفل خلال المرحلتين الثالثة والرابعة. وجرى منذ إنشاء هذا البرنامج تدريب ما مجموعه ٥٣٥ من الاخصائيين الاجتماعيين والمدرسين والعاملين في ميدان الرعاية لتحسين جودة الخدمات المقدمة إلى الأطفال المحرومين. وتقدم هذه الخدمات عبر ٢٥ مركزا سكنيا تشرف عليها مديرية الشؤون الاجتماعية. وجرى أيضا تدريب ١٦٣ مديرا ومشرفا تابعين لتلك المديرية. وأسفرت هذه الدورات التدريبية عن تحسين الرعاية التي يقدمها المشاركون، وتطوير قاعدة البيانات المتعلقة بالأطفال المحرومين في المنطقة، وإنشاء مركز احتجاز مستقل للأحداث. وتقدم الدعم لعملية إعداد ٧٠٠ مجموعة من المواد المتعلقة بالتوعية بخطر الألغام لاستعمالها في الفصول الدراسية، وللمرافق المعدة لإنتاج أجهزة التقويم والأطراف الصناعية للأطفال المعوقين.

إصلاح المستوطنات

٨٨ - حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وصلت المحافظات الشمالية الثلاث لوازم وأموال مخصصة لقطاع إصلاح المستوطنات قيمتها ٢٣٤ ٢٠٦ ٣٨ دولارا، جرى استخدام أو صرف ٤٠٢ ٣٥٤ ١٨ دولار منها. وخلال

الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت لوازم مخصصة لهذا القطاع بلغت قيمتها الإجمالية ١٥٨ ١٢٤ ٦ دولارا، كما تم استخدام أو صرف لوازم أو أموال قيمتها ٤٥٢ ٩٠٣ ٤ دولارا. وعلى مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية تطور محور اهتمام النشاط في هذا القطاع من بناء الملاجئ لتشجيع المشردين على العودة إلى قراهم الأصلية، إلى تنفيذ برنامج أوسع نطاقا لمساعدة المشردين عن طريق تعمير قراهم الأصلية، وتوفير المدارس وغيرها من مرافق الأحياء السكنية لأولئك الذين ظلوا يقيمون في بلدات جماعية ومواقع شبه حضرية.

٨٩ - ويتمثل النهج الذي يتبعه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الموقع المختار للإصلاح، في إعداد مجموعة من المبادرات بالتشاور مع السلطات المحلية. وقد تشمل هذه المبادرات توفير الإيواءات وطائفة من المرافق الأخرى بما في ذلك الطرق، والجسور، والمدارس، والمياه، وإمدادات المياه، والمرافق الصحية والمرافق الخاصة بالزراعة. ولذلك تتضمن المشاريع مجموعة متنوعة لأنشطة البناء. ومن أصل ١١١ مشروعا خطط لتنفيذها في المرحلة الرابعة، أنجزت ٨ مشاريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولا يزال ٦٥ مشروعا في طور الإنجاز الفعلي. ومن المزمع تنفيذ ما مجموعه ٥٧٦ مشروعا للبرنامج بكامله حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ومن هذه المشاريع، نفذ ٢٣٩ مشروعا، فيما يوجد ٢٢٥ مشروعا في طور الإنجاز الفعلي و ١١٢ مشروعا في مرحلة التخطيط وتقديم العطاءات.

٩٠ - وتعد المدارس والمرافق الصحية أبرز مرافق الدعم التي جرى توفيرها في المراكز والقرى التي تم إصلاحها. وبالنسبة للمرحلة الرابعة، ومن مجموع ٣٠ مدرسة يزمع تشييدها، توجد حاليا ٢٠ مدرسة إما جاهزة أو في طور البناء الفعلي. وبالنسبة لجميع المراحل الأربع، ومن مجموع ٢٠٣ مدارس يزمع تشييدها توجد حاليا ١٦٥ مدرسة إما جاهزة أو في طور البناء الفعلي. ومن الصعوبات الرئيسية التي صودفت إتمام تشييد المراكز الصحية قبل أن توفر لها السلطات المحلية القائمة ومنظمة الصحة العالمية الموظفين والمعدات، أو إكمال هذه المدارس قبل أن توفر لها اليونسكو المناضد أو توفر لها السلطات المحلية القائمة المدرسين. وحاول مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يستجيب لهذه الحالة بتوفير المناضد والمعدات الأخرى من أجل تشغيل هذه المرافق.

٩١ - ويعتزم المركز إجراء استعراض متعمق لأثر هذا البرنامج، بما في ذلك استعراض معدل شغل المساكن المشيدة والنسبة المئوية لانتقال سكان البلدات الجماعية إلى القرى المعمرة. وأشار تقدير سابق إلى أن حوالي ٤٠ في المائة من سكان هذه البلدات الجماعية ممن أتيح لهم خيار العودة إلى القرى عادوا إليها فعلا.

أنشطة إزالة الألغام

٩٢ - وصلت المحافظات الشمالية الثلاث منذ بداية تنفيذ البرنامج وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، لوازم وأموال مخصصة لبرنامج إزالة الألغام قيمتها ٤٠٠ ٥٥٢ ١٠ دولار، جرى صرف واستخدام مبلغ قيمته ٥٢٦ ١٦٠ ٨ دولارا منها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت لوازم مخصصة لهذا القطاع تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٨٠ ٩٠٤ ١ دولارا، وتم استخدام أو صرف لوازم وأموال قيمتها ٢٨٩ ٠٩١ ٣ دولارا. وتنصب

الأنشطة في هذا القطاع على تحديد مواقع حقول الألغام الموجودة، وتدريب الأفراد المحليين على إزالة الألغام، وتدريب أفرقة المسح الميداني، والقيام بعمليات لإزالة الألغام، وتنفيذ برامج التوعية بخطر الألغام.

٩٣ - وتواصل أفرقة المسح الاثنى عشر تقديم معلومات عن مساحة وحقول الألغام الموجودة في المنطقة ومواقعها. وحتى الآن، حددت تلك الأفرقة، بالتعاون مع منظمات أخرى معنية بإزالة الألغام، مواقع ٣٦٨ ٢ حقلا للألغام تغطي مساحة قدرها ٢١٢ كيلومترا مربعا على وجه التقريب. وسيتيح مسح المنطقة المقرر إتمامه في غضون ستة أشهر قاعدة بيانات تتضمن تحديد المساحة والموقع، واستخدام الأراضي، وحوادث انفجار الألغام في المواقع المحددة لحقول الألغام.

٩٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت إزالة الألغام في أربعة حقول كبيرة تغطي مساحة قدرها ٠,١٢ كيلومتر مربع تقريبا. وهذه الحقول الأربعة هي الأولى التي تستكمل فيها عمليات إزالة الألغام. ويجري التحضير لإعادة هذه المناطق إلى السلطات المحلية وملاك الأراضي الذين تتوقع عودتهم إلى استخدام هذه الأراضي كسابق عهدهم، بما في ذلك استعمالها في إنتاج المحاصيل والرعي. وتستمر أعمال إزالة الألغام في ٢٠ حقلا آخر تغطي أراض استخدمت في السابق لإنتاج الحبوب أيضا. ويقدر مجموع مساحة الأراضي التي أزيلت منها الألغام، أو لا تزال في طور التطهير بحوالي ٢,٣ كيلومتر مربع، وهي مساحة تزيد قليلا على ١ في المائة من المساحة الإجمالية التقديرية للمناطق الملغومة.

٩٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت أربعة أفرقة إضافية يتألف كل منها من ٣٧ رجلا على إزالة الألغام يدويا ونشرت في الميدان، ليصل العدد الإجمالي للأفراد المدربين في مجال الأنشطة المرتبطة بأزالة الألغام من ثم إلى ٢٨٥ فردا خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ومنذ بداية هذا البرنامج تم تدريب ٦٠٧ أفراد في مجال إزالة الألغام والأنشطة المرتبطة بذلك. وتسببت مشاكل المعدات، وخاصة نقص معدات الاتصالات التي تعد ضرورية لتأمين السلامة، في تقليل وتيرة العمل بالنسبة للأفرقة الجديدة الأربعة. ورغم ذلك، أفاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأن وتيرة العمل الإجمالي تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما توقع استمرار ارتفاع هذه الوتيرة خلال الأشهر القليلة المقبلة. ومن أهداف المشروع التي أمكن الآن الوفاء بها بشكل جزئي، بناء قدرة تتمثل في فريق وطني قادر على استدامة برنامج إزالة الألغام على مدى فترة زمنية طويلة.

٩٦ - ويمول مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مركزين للأطراف الصناعية ويشرف عليهما، أحدهما في حلبجة والآخر في ديانا، وقد عالج المركزان ٦٨٦ مريضا، وقدما ١٩٨ طرفا صناعيا و ٤٠ جهازا للمساعدة على المشي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - الملاحظات والاستنتاجات

٩٧ - لقد أثرت انتباه المجلس، في التقارير السابقة، الى خطورة الحالة الإنسانية في العراق ومحدودية نطاق البرنامج الإنساني، المنفذ عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وبناء على ذلك سعيت الى تشجيع المجتمع الدولي على تقديم مجموعة أكثر تنوعا من المساعدات التكميلية.

٩٨ - وأرحب بقيام المجلس بإنشاء الأفرقة تحت رئاسة سعادة السفير سيلزو أموريم (البرازيل) بما في ذلك الفريق المعني بالمسائل الإنسانية "لتقييم الحالة الإنسانية الراهنة في العراق وتقديم توصيات الى المجلس فيما يتعلق بتدابير تحسين الحالة الإنسانية في العراق". وسيحظى رئيس الفريق بدعم وتعاون كاملين من الأمانة العامة.

٩٩ - وكما أبلغ المجلس بذلك في بداية كانون الثاني/يناير بدأ مكتب برنامج العراق استعراضا وتقييما واسعي النطاق لتنفيذ البرنامج الإنساني على مدى السنتين الماضيتين، بما في ذلك الحالة الإنسانية العامة. ويجري الاستعراض والتقييم بتعاون ومشاركة كاملين من جميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ البرنامج الإنساني في العراق، وستوفر المعلومات عن الأعمال الجارية الى الفريق. ومن المتوقع أن يتاح التقرير الكامل عن نتائج الاستعراض والتقييم للمجلس في آخر نيسان/أبريل ١٩٩٩.

١٠٠ - وكما يتضح من هذا التقرير والتقارير السابقة، تحول معوقات عديدة دون التنفيذ الكامل للبرنامج، كما هو مبين في تقريري التكميلي (S/1998/90) الذي أقره المجلس في قراره ١١٥٣ (١٩٩٨) والرامي الى الاستجابة بقدر أكبر من الفعالية للحالة الإنسانية في العراق.

١٠١ - وبخصوص شراء قطع غيار معدات النفط، أرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة داخل لجنة مجلس الأمن والمتمثلة في استعراض مزيد من الطلبات التي أرجئ البت فيها، والتخفيض الكبير في عدد الطلبات التي أرجئ البت فيها، ويسعدني أن أدعو اللجنة الى الإسراع بالموافقة على الطلبات المعنية. ومع ذلك أود أن أوجه انتباه المجلس الى أن خبراء النفط التابعين لشركة سايبولت، يرون أنه من غير المحتمل، حتى في حالة الإسراع بالموافقة على الطلبات، أن يكون لقطع الغيار والمعدات التي تمت الموافقة عليها والتي يتطلب تسليمها فترة طويلة، أثر كبير على الطاقة التصديرية لصناعة النفط العراقية، قبل حلول آذار/مارس ٢٠٠٠ بوقت طويل.

١٠٢ - وبالفعل فإن أخطر مشكلة تواجه تنفيذ البرنامج في الوقت الراهن تتمثل في العجز المتزايد في العائدات اللازمة لتنفيذ خطة التوزيع الموافق عليها. ويجدر التذكير أنه بالرغم من الزيادة في حجم صادرات النفط لم يتسن تحقيق المبلغ المالي المستهدف وهو ٣,١ بلايين دولار اللازم لتنفيذ خطة التوزيع المعززة. والواقع أنه على الرغم من تخفيض مبلغ الأموال المرصودة لمختلف القطاعات والبالغة حوالي ٢,٢ بليون دولار، بعد إعادة النظر فيها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، فإن العجز تجاوز ٢٦٤ مليون دولار.

وبسبب عدم كفاية عائدات المرحلة الرابعة، لم يتسن تمويل طلبات تمت الموافقة عليها بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار تقريبا. وبناء على ذلك، وافق مكتب برنامج العراق على طلب الحكومة توصيل طلبات مختارة من المرحلة الرابعة الى المرحلة الخامسة.

١٠٣ - وبالنسبة للمرحلة الجارية، قد يصل عجز العائدات الى حوالي ٩٥٠ مليون دولار فيما يتعلق بخطة التوزيع التي تمت الموافقة عليها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ونتيجة للعجز المتوقع في تمويل المرحلة الخامسة، طلب مكتب برنامج العراق من الحكومة تقديم برنامج منقح لتخصيص الأموال لخطة التوزيع الراهنة، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من القرارين ١١٥٣ (١٩٩٨) و ١٢١٠ (١٩٩٨). ولضمان عدم تجاوز قيمة الطلبات المعممة في إطار المرحلة الخامسة العائدات المتوقعة، فقد علقت حاليا عملية تعميم الطلبات المتبقية والمتعلقة بقطاعات ذات أولوية أدنى لحين الاتفاق على المخصصات المنقحة. وشدد مكتب برنامج العراق على ضرورة أن تتوافق هذه المبالغ مع الأحكام الواردة في قراري المجلس ١١٥٣ (١٩٩٨) و ١٢١٠ (١٩٩٨).

١٠٤ - ومن المؤسف أنه ليس هناك الكثير مما يدفع على التفاؤل فيما يتعلق بعائدات النفط في المستقبل القريب. وتقتضي حدة العجز في العائدات مقارنة بمختلف خطط التوزيع، بالبرنامج المبين في تقريري التكميلي (S/1998/90) الذي قدم الى المجلس في شباط/فبراير ١٩٩٨، أن تعد وكالات الأمم المتحدة، ضمن خطة التوزيع، مشاريع محددة التكلفة، للمحافظات الشمالية الثلاث. وبناء على ذلك، أود أن أشجع حكومة العراق على النظر في مزايا تقديم مرفقات ومشاريع محددة التكلفة في أقرب وقت ممكن.

١٠٥ - وفي رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة الى رئيس لجنة مجلس الأمن، قدم المدير التنفيذي لبرنامج العراق الى اللجنة مقترحا عملا بالفقرة ٤ من قرار المجلس ١٢١٠ (١٩٩٨) يتناول المشاكل الناجمة عن النظام الحالي لرد التكاليف من حساب الـ ١٣ في المائة الى حساب الـ ٥٣ في المائة. وأوصى اللجنة بأن تؤيد المقترح المقدم من الأمانة العامة. وفيما يتعلق بالمبالغ التي ستدفع للأغذية فقط فإنه لم يحول، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، في انتظار وصول الإمدادات الى برنامج الأغذية العالمي من أجل محافظات الشمال الثلاث مبلغ ١١١ مليون دولار من حساب الـ ١٣ في المائة الى حساب الـ ٥٣ في المائة في إطار المراحل من الثانية الى الرابعة من البرنامج.

١٠٦ - ولقد أشرت في تقاريري السابقة الى القلق المتزايد إزاء تكرار التأخر الطويل في توزيع الإمدادات بعد تسليمها الى مستودعات الحكومة. وتتطلب هذه المسألة من الحكومة توجيه انتباه عاجل إليها. وفي حين أن الأمم المتحدة تتفهم تفهما تاما الصعوبات السوقية التي تواجهها كل وزارة، فإني أود أن أوصي بأن تستخدم الحكومة الموارد المتاحة لكفالة الكفاءة في توزيع السلع المقدمة في إطار البرنامج داخل جميع القطاعات. ومن المهم أيضا أن تقر لجنة مجلس الأمن بأن برنامجا إنسانيا بمثل هذا الحجم يستلزم مستوى يتناسب معه من النقل والاتصالات ومعدات مناولة المواد وأن تكون على استعداد لأن تتصرف بشكل يفي بطلبات الحصول على الدعم السوقي الضروري.

١٠٧ - ومع أن هناك اعترافا تاما بأن حالة الصحة والتغذية في العراق غير مرضية، فإن بطء عملية توزيع الأدوية والإمدادات الطبية من مستودعات الكيمادية المركزية الى مستودعات المحافظات، ثم الى المرافق الصحية، مسألة تثير القلق البالغ. وقد تراكم في المستودعات حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ما قيمته ٢٧٥ مليون دولار من الأدوية واللوازم الطبية. ومن المثير للقلق البالغ أيضا أن الجزء الأكبر من الطلبات على المدخلات الغذائية المستهدفة في إطار المرحلتين الرابعة والخامسة لم يقدم بعد الى الأمانة العامة.

١٠٨ - وفيما يتعلق بمحافظات الشمال الثلاث، وضعت الأمم المتحدة والسلطات المحلية، من أجل مراعاة الشواغل المحلية مراعاة تامة، عملية للتشاور بشأن البرامج، يسعدني ملاحظة ما تحرزه من تقدم طيب. وفي الوسط والجنوب تستلزم أيضا إدارة البرامج بفعالية توجيه الانتباه اللازم للصلات بين القطاعات، والتخطيط المنسق فضلا عن تقديم الطلبات وتسليم الإمدادات في الوقت المناسب.

١٠٩ - وعلى نحو ما أبلغ المجلس بالفعل تعرضت أنشطة المراقبة التي تقوم بها الأمم المتحدة للاضطراب الشديد، بسبب التطورات التي وقعت في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، التي ضاعفت من الحاجة الى نقل الموظفين الدوليين مؤقتا الى عمان، ومع ذلك، يسعدني أن أبلغ المجلس أن موظفي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين قد اضطلعوا بواجباتهم بالتزام وسلوك مهني جديرين بالثناء.

١١٠ - وفي رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن، أحلت نسخا من المذكرات المتبادلة بين حكومة العراق والأمم المتحدة، والمؤرخة ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على التوالي. ولقد أكدت الأمم المتحدة بشكل متواصل للسلطات العراقية مسؤولية الحكومة بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة عن كفالة سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة في العراق. وفي ظل انعدام الضمانات ونظرا للتحذيرات المتكررة من حكومة العراق فيما يتعلق بأمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة الذين يحملون جنسيتي بريطانيا والولايات المتحدة، وعملا بنصيحة منسق الأمن التابع للأمم المتحدة، قررت، لأسباب أمنية محضة ودون المساس بالموقف المبدأي الوارد في المذكرة المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أن أسحب من العراق أفراد الأمم المتحدة الذين يحملون جنسيتي بريطانيا والولايات المتحدة.

١١١ - وتواصل الأمم المتحدة إثارة هذه المسألة مع حكومة العراق، وآمل أن تتمكن الحكومة من جديد في المستقبل القريب جدا من الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) ومذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة العراق المؤرخة ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٦، وأن تكفل سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة بصرف النظر عن جنسياتهم.

المرفق الأول

حالة حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق

١ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كما أودع في حساب المرحلة الخامسة، مبلغ ٤٥٩,٢ مليون دولار من أصل مبلغ ٢٥٦ ٥ بليون دولار المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨)، وبذلك بلغ مجموع مبيعات النفط منذ بداية البرنامج ٨٤٦,١ ٩ مليون دولار.

٢ - وفيما يلي توزيع إجمالي عائدات النفط المقبوضة منذ بدء البرنامج وحتى الآن والنفقات المقابلة لها:

(أ) خصص مبلغ ٩٤٤,٧ ٤ مليون دولار لحكومة العراق لشراء الإمدادات الإنسانية على نحو ما تحدد في الفقرة ٨ (أ) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥). وبلغت قيمة خطابات الاعتماد التي أصدرها بنك باريس الأهلي (Banque Nationale de Paris) نيابة عن الأمم المتحدة لدفع قيمة تلك الإمدادات للعراق ككل ٠٩٢,٢ ٥ مليون دولار في إطار المراحل من الأولى الى الخامسة، تشمل مبلغ ١٤٧,٥ مليون دولار مستحقة لتسديد قيمة المشتريات بالجملة التي اشترتها حكومة العراق لشمال العراق ووزعها برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات؛

(ب) خصص مبلغ ٢١٢,١ ١ مليون دولار لشراء سلع إنسانية ليوزعها برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث، وفق ما تحدد في الفقرة ٨ (ب) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، ونقح في الفقرة ٢ من قرار المجلس ١١٥٣ (١٩٩٨). وبلغت النفقات المقيدة للسلع الإنسانية الموافق عليها من لجنة مجلس الأمن ٨٣٥,٨ مليون دولار؛

(ج) حول مبلغ ٩٥٠,٣ ٢ مليون دولار مباشرة الى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات وفق ما تحدد في الفقرة ٨ (ج) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، خصص ما مجموعه ١٢٥,٤ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة التعويضات ومبلغ ٩٠١,٦ ١ مليون دولار لدفع الأقساط الأول والثاني والثالث والرابع من مطالبات الفئتين "ألف" و "جيم"؛

(د) خصص مبلغ ٢٠٦,٥ مليون دولار للنفقات التشغيلية والإدارية للأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥)، وفق ما تحدد في الفقرة ٨ (د) من القرار. وبلغت نفقات التكاليف الإدارية لجميع أجهزة الأمم المتحدة المشتركة في تنفيذ القرار ١٣٩,٦ مليون دولار؛

(هـ) خصص مبلغ ٧٠ مليون دولار للجنة الخاصة للأمم المتحدة لنزع سلاح العراق لتغطية نفقاتها التشغيلية، وفق ما تحدد في الفقرة ٨ (هـ) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥). وبلغت النفقات المتعلقة باللجنة ٥٢,٧ مليون دولار؛

(و) خصص جانبا مبلغ ٣٦٩,٢[أ] مليون دولار لتغطية تكاليف نقل النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق والمصدرة منه عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك الذي يمر بتركيا، وفق ما تحدد في الفقرة ٨ (و) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥)، وطبقا للاجراءات التي اعتمدتها لجنة مجلس الأمن. ودفع ٣٣٨ مليون دولار من ذلك المبلغ لحكومة تركيا؛

(ز) حول مبلغ ٩٣,٢ مليون دولار مباشرة الى حساب الضمان الذي أنشئ عملا بقرار المجلس ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ وقرار المجلس ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من أجل تسديد المبالغ المنصوص عليها في الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وفق ما تحدد في الفقرة ٨ (ز) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥)، ولاحقا في الفقرة ٣٤ من تقريري المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1998/978).

(أ) يقل هذا المبلغ قليلا عن المبلغ الوارد في التقرير المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، (S/1998/1100) نظرا لأنه حتى ذلك الحين لم يكن قد تم التحويل المطلوب لنسبة الـ ٣٠ في المائة من الإيرادات المودعة في المرحلة الرابعة الى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات (وفقا لأحكام الفقرة ٨ (ج) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)).

المرفق الثاني

خطابات الاعتماد المتعلقة بعائدات النفط والإمدادات الإنسانية
حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

عائدات النفط[1]			
المرحلة	تاريخ آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد	قيمة خطابات الاعتماد من مبيعات النفط (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٢٣	٣٩٥,٩٩ ٨٠٦ ١٤٩ ٢
الثانية	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١٣٠	٧٨٨,٢٦ ٥٦٩ ١٢٤ ٢
الثالثة	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٨٦	٣٤٥,٢٥ ٣٢٦ ٠٨٥ ٢
الرابعة	٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨	٢٨٠	٤٢٢,٣٥ ١٤٧ ٠٢٧ ٣
الخامسة (الجارية)	حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	١٣٦	٧٧٩,١٢ ٠٨٠ ٣٤٧ ١
المجاميع		٨٥٥	٧٣٠,٩٧ ٩٣٠ ٧٣٣ ١٠

خطابات الاعتماد المتعلقة بالإمدادات الإنسانية المشتراة خصما من حساب الـ ٥٣ في المائة (ESB) والسلع المشتراة بالجملة

المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة (بدولارات الولايات المتحدة)	المبالغ المدفوعة من المصرف عند التسليم (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٨٧٠	٠٠٠,٠٠ ٨٩٨ ٢٢٨ ١	٨٠٠,٠٠ ٣٣٤ ١٩٨ ١
الثانية	٥٣٨	٠٠٠,٠٠ ٩٣١ ١٩٢ ١	٤٠٠,٠٠ ١٧٩ ١٠٢ ١
الثالثة	٦٢٩	٠٠٠,٠٠ ٤٦٠ ١٧٣ ١	٢٠٠,٠٠ ٠٧٤ ٩١٨
الرابعة	٨٢٧	٠٠٠,٠٠ ٧٩٨ ٤٩٦ ١	٥٠٠,٠٠ ٩٥٠ ٤٠٠
الخامسة (الجارية)	صفر	صفر	صفر
المجاميع	٢ ٨٦٤	٠٠٠,٠٠ ٠٨٧ ٠٩٢ ٥	٩٠٠,٠٠ ٥٣٨ ٦١٩ ٣

(١) لم يسلم حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من عائدات النفط المتوقعة وقدرها ٠٠٠ ٠٨٠ ٣٤٧ ١ دولار إلا مبلغ ٤٤٦,٥٨ ٢٦٨ ٤٥٩ دولارا؛ وقد تتفاوت قيمة عائدات النفط بسبب تقلبات أسعار السوق.